

العددان (79 و 80) يناير وأبريل 2019 السنة السادسة والعشرون

AL-MOHASIBOON

# المحاسبون

دورية - علمية - متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



(المحاسبين) أقامت مؤتمرها المهني الدولي  
السادس بعنوان: تحديات وتطلعات لمستقبل المهنة

- ◀ الوزير الروضان: تطوير البنية التشريعية للقوانين
- ◀ العثمان: 24 جهة رقابية تضبط الأداء الإقتصادي
- ◀ الحيص: تحديات جمة تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة

مجلس إدارة جديد



المحاسبين والمراجعين الكويتية

KUWAIT ASSOCIATION OF ACCOUNTANTS AND AUDITORS ASSOCIATION

الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)

إفتتاحية العدد:

عطاء يتواصل.. وإنجازات تستمر

برامج تدريبية مهنية تلبى إحتياجات مزاولي  
مهنة مراقبي الحسابات بمختلف القطاعات

قانون رقم 2 لسنة 2016  
في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد

شركة نقل وتجارة المواشي (ش.م.ك.ع.)  
Livestock Transport and Trading Company (K.S.P.C)

المواشي  
AL MAWASHI

"HALAL GOODNESS"

"الجودة الحلال"

## مسبخ العاصمة وسوق الماشية المركزي الجديد



الري - خلف سوق الجمعة - متصل بشارع مطلق المناور

خدمة التوصيل للمنازل  
على مدار الساعة  
24/7  
1 8888 22

تطبيق الهاتف النقال

   
almawashi



فيصل عبدالمحسن الطبيخ  
رئيس مجلس الإدارة  
رئيس هيئة التحرير

## عطاء يتواصل ... وإنجازات تستمر

تسعى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية دائماً إلى التطوير والتميز ومواكبة أحدث المستجدات انطلاقاً من إيمانها على أنها شريكاً شريكاً رئيسياً وداعماً متميزاً لأهل المهنة والمهتمين في دولة الكويت.

ومن هذا المنطلق وتوجيهاً من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الجديد والذي يستمر سنتين متتاليتين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، فإن المجلس الجديد يتوجه لأهل المهنة والمتمهنيين والمتخصصين لرسم دورهم في تحقيق هذه الرؤية والرغبة في الوصول إلى أهدافها السامية والتي يتخذ من شعار « عطاء يتواصل .. وإنجازات تستمر » نهجاً وأسلوب حياة للارتقاء بمهنة المحاسبة ومراقبة الحسابات وبما يعزز دورهم في بيئة الأعمال بمختلف المجالات.

ومن بين الأدوات الرئيسية الفاعلة لتحقيق أهداف ورؤية مجلس الإدارة الجديد ، تطل عليكم مجلة «المحاسبون» بثوب جديد يتم من خلاله التواصل مع كافة الآراء العاملة في حقل المحاسبة ومراقبة الحسابات والتعرف على كافة الاتجاهات للاستفادة منها في تطوير المهنة والعاملين بها وفق أحدث المستجدات.

ويسعى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بجهود حثيثة وبتعاون كبير مع كافة المعنيين في مجال المحاسبة ومراقبة الحسابات لإنجاز مبنى جمعية المراجعين والمحاسبين الجديد من أجل دعم الاستمرار والنهوض بالتنمية والتعبير عن ذاتية مهنة المحاسبة وأهميتها وفق معايير علمية وعملية تستطيع التعامل مع الواقع والمشكلات والمتغيرات والتحديات لتحقيق الأهداف المستقبلية الذي تكون فيه المرتكزات التي تتحقق على ضوءها الريادة والتميز العالمي بجودة عالية تستند على تقنية المعلومات والاتصالات وتطبيقات التكنولوجيا.

كما أشكر مجلس الإدارة السابق على ما بذله من جهود متميزة للارتقاء بدور الجمعية وتحقيق أهدافها وبما يعزز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.

وفي الختام ، نعهدكم كرئيس مجلس إدارة وأعضاءه بأن تواصل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية دورها البناء والمتميز في الارتقاء بمهنة المحاسبة ومراقبة الحسابات والعمل على رفع شعار تطوير المهنة بشكل متميز يواكب التشريعات والقوانين الجديدة وبما يساهم في بناء «كويت جديدة ٢٠٣٥».

## المحتويات

## هيئة التحرير

6	المحاسبين والمراجعين) نظمت) مؤتمرها المهني الدولي السادس للمحاسبة والمراجعة	مؤتمرات
22	قانون رقم 2 لسنة 2018 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد	نظم وتشريعات
33	الغش ومسؤولية المراجعين عن اكتشافه: نظرة معاصرة	دراسات وبحوث
36	الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)	في دائرة الضوء
46	مشاركات وإستضافات وندوات	أخبار الجمعية
56	البرامج التدريبية والتأهيلية للجمعية	برامج وتدريب

رئيس هيئة التحرير  
The Editor - in - Chief

فيصل عبدالمحسن الطبيخ  
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

مدير التحرير  
Editing Manager

محمد حمود الهاجري  
Mohamed Homoud Al-Hajri

هيئة التحرير  
The Board of Editors

راشد عوض العطلاني  
Rashid Awad Al Hatlani

صباح مبارك الجلاوي  
Sabah Mubarak Al-Jalawi

عبدالله سليمان الكندري  
Abdullah Sulaiman Al-Kandari

ضاري علي الهاجري  
Dhari Ali Al-Hajri

علي بدر الوزان  
Ali Bader Al-Wazan

عبدالله مروان العيسى  
Abdullah Marawan Al-Aisa

عبد الوهاب مشاري الفارس  
Abdullwahab Mishari Al-Faris

فهد مطلق العازمي  
Fahed Motlaq Al-Azmi

مجلس إدارة جمعية المحاسبين  
والمراجعين الكويتية

فيصل عبد المحسن الطبيخ  
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh  
رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

راشد عوض الهطلاني  
Rashid Awad Al-Rashidi

نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

صباح مبارك الجلاوي  
Sabah Mubarak Al-Jalawi  
أمين السر General Secretary

عبدالله سليمان الكندري  
Abdullah Sulaiman Al-Kandari  
أمين الصندوق Treasurer

ضاري علي الهاجري  
Dhari Ali Al-Hajri  
عضو مجلس الإدارة Board Member

علي بدر الوزان  
Ali Bader Al-Wazan  
عضو مجلس الإدارة Board Member

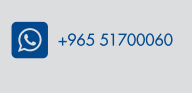
عبدالله مروان العيسى  
Abdullah Marawan Al-Aisa  
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبد الوهاب مشاري الفارس  
Abdullwahab Mishari Al-Faris  
عضو مجلس الإدارة Board Member

فهد مطلق العازمي  
Fahed Motlaq Al-Azmi  
عضو مجلس الإدارة Board Member

الحماسي  
شركة  
لأعمال الطباعة  
AL HUMAIZI PRINTING PRESS CO.  
Opt. : (+965) 1823750  
Fax : (+965) 24928086  
E-mail : sales@alhumaizi.com

# AL-MOHASIBOON



العددان (80 و 79) يناير وأبريل 2019 - السنة السادسة والعشرون  
دورية - علمية - متخصصة  
تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - دولة الكويت

January & April 2019 - Two issues No.(79 & 80)

A Specialized Scientific Periodical

Published By Kuwait Association of Accountants & Auditors

## > Correspondence:

Should be addressed to: The Editor - in-  
Cheif Al-Mohasiboon, P.O. Box 22472  
Safat - 13085 - State of kuwait, Cable:  
Al-Murajaa - State of kuwait  
Fax: 00965 24836012  
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المحاسبون»  
ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085  
دولة الكويت  
برقياً: المراجعة دولة الكويت  
فاكس: 00965 24836012  
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

## > Advertisements:

Agreements in this regard should be  
made with the management of kuwaiti  
Association of Accountants and Auditors  
P.O. Box 22472 , safat-13085 State of kuwait,  
Fax:00965 24836012  
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية  
ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085  
دولة الكويت  
برقياً: المراجعة - الكويت  
فاكس: 00965 24836012  
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

## > Subscriptions:

Kuwait & GCC Countries:  
- 2.5 K.D for KAAA Members.  
- 5 K.D for Individuals.  
- 8 K.D for Companies.  
Arab Countries:  
- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency  
for Individuals.  
Non Arab  
- 80 \$ for Companies.  
The Subscription fees Include Maile Charges,  
& Requests Should be Addressed to the  
Edotor - in- Cheif of Al Muhasiboon Magazine.

دولة الكويت ودول مجلس التعاون:  
- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.  
- 5 دنائير كويتية للأفراد.  
- 8 دنائير كويتية للمؤسسات.  
الدول العربية:  
- 10 دنائير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.  
- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.  
الدول الاجنبية:  
- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.  
- قيمة الإشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات  
باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المحاسبون.

## > Price of one copy:

- 500 Filse for KAAA Members  
- Kuwait And GCC countries one K.D or the  
equivalent in local currency plus airmail  
charges.  
- Other countries:\$ 5 plus airmail charges.

- أعضاء الجمعية: 500 فلس  
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد  
أوما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه أجور البريد.  
- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً  
إليها أجور البريد.

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر والمقالات، والآراء المنشورة  
في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

## تحت عنوان (تحديات وتطلعات لمستقبل المهنة) (المحاسبين) نظمت مؤتمرها المهني الدولي السادس للمحاسبة والمراجعة



**المؤتمر المهني الدولي للمحاسبين**  
تحديات وتطلعات لمستقبل المهنة  
5 - 6 ديسمبر 2018 دولة الكويت  
بمبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت - قاعة المؤتمرات

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية المؤتمر المهني الدولي السادس للمحاسبة والمراجعة في الفترة من 5 إلى 6 ديسمبر 2018 وتناول تحديات وتطلعات مستقبل مهنة المحاسبة وعلاقتها بالآخرين وتم اقامته في قاعة المؤتمرات بغرفة تجارة وصناعة الكويت برعاية وحضور معالي وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد ناصر عبدالله الروضان وزير التجارة والصناعة.

وحمل المؤتمر المهني عنوان (تحديات وتطلعات لمستقبل المهنة) واستمر على مدى يومين ومثل حدثاً مهنياً مهماً التقى فيه القائمون على مهنة المحاسبة والمراجعة في دول الخليج والدول العربية الأخرى والمهتمين من معدي التقارير المالية ومراقبي الحسابات والجهات الحكومية ذات الصلة.

وتأتي أهمية المؤتمر من خلال مجموعة من المحاور الرئيسية من بينها: تحديات وتطلعات مستقبل مهنة المحاسبة وعلاقتها بالآخرين، المراجعة ودورها في مكافحة الغش والفساد، محاسبة الضريبة والزكاة وتطبيقاتها، الحوكمة والتدقيق الداخلي في القطاعين العام والخاص، الاتجاهات الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية وجودتها وعلاقتها بتطور المهنة في الأسواق الناشئة.

## خلال كلمته في إقتتاح فعاليات المؤتمر

## الحيص: تحديات جمة ومعوقات متعددة باتت تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة

وفيما يلي نص كلمة رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين السابق صقر مبارك الحيص:

بسم الله الرحمن الرحيم

هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِيَتَلَمَّؤْا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (صدق الله العظيم)

- معالي السيد / خالد ناصر الروضان وزير التجارة والصناعة  
- الأستاذ الدكتور / صادق محمد البسام رئيس قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت  
- الدكتور / طلال أبو غزالة رئيس مجلس إدارة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين  
- السيد / محمد بن صالح العبيلان رئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

- السادة ممثلي اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب  
السادة المحترمين رؤساء وأعضاء وفود المنظمات والجمعيات الخليجية والعربية والدولية الذين لبو الدعوة مشاركين في فعاليات المؤتمر المهني الدولي السادس للمحاسبة والمراجعة تحديات ومتطلعات لمستقبل المهنة .  
الحضور الكرام ..... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،  
بادئ ذي بدء بالأصالة عن نفسي، ونيابة عن السادة أعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وكذلك نيابة عن جموع منتسبيها أتقدم لحضراتكم بأسمى آيات الود والترحاب، لتشريفكم لنا وحضوركم هذا الملتقى المهني الدولي السادس على أرض دولتنا الكويت الحبيبة أعزها الله وأدامها تحت كنف ورعاية سيدي حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وولي عهده الأمين سمو الشيخ / نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله .

أيها الحفل الكريم :

تحديات جمة، ومعوقات متعددة باتت تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة، على كافة الأصعدة المحلية والعربية والدولية، وأصبح أمانة في عنق منتسبي المهنة والقائمين على علم المحاسبة، مهمة تطوير هذا العلم بما يواكب المستجدات المتلاحقة في عالمنا المعاصر ، لقد بات منوطا بعلم المحاسبة



قال رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السابق ورئيس المؤتمر صقر الحيص إن هناك تحديات جمة ومعوقات متعددة باتت تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة على جميع الأصعدة المحلية والعربية والدولية.

وأوضح أن هناك أمانة في عنق منتسبي المهنة والقائمين على علم المحاسبة بتطوير هذا العلم بما يواكب المستجدات المتلاحقة في عالمنا المعاصر، مؤكداً أنه بات منوط بعلم المحاسبة أن يكون إحدى أدوات صنع القرار الاقتصادي للدول والمساهمة الرئيسة في تحقيق تميزها المستدامة.

وأكد أن تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة لن يأتي إلا بالعمل الدؤوب الشاق لتحديث المهارات المهنية وتكثيف التدريب الراقى لممارسيها وتبادل الرؤى والخبرات المكتسبة محليا ودوليا ومن ثم صياغة التشريعات القانونية المنظمة لحسن ضبط الأداء وإيجاد صيغ مشتركة لحل المشكلات العملية الناجمة عن التطبيق. وشدد على ضرورة العمل على انضباط سلوكيات المهنة وترسيخ مبادئ الشفافية والافصاح الكامل وتبني قواعد الحوكمة والسير قدما وفق معايير الجودة الشاملة.



أن يكون أحد أدوات صنع القرار الاقتصادي للدول والمساهم الرئيسي في تحقيق تنميتها المستدامة ، ولن يتأتى ذلك إلا بالعمل الدؤوب الشاق لتحديث المهارات المهنية وتكثيف التدريب الراقى لممارسيها، وتبادل الرؤى والخبرات المكتسبة محلياً ودولياً ، ومن ثم صياغة التشريعات القانونية المنظمة لحسن ضبط الأداء وإيجاد صيغ مشتركة لحل المشكلات العملية الناجمة عن التطبيق ، فضلاً عن العمل على انضباط سلوكيات المهنة وترسيخ مبادئ الشفافية والافصاح الكامل وتبني قواعد الحوكمة ، والسير قدماً وفق معايير الجودة الشاملة ، من هنا ولدت فكرة هذا المؤتمر، ومن هنا نبتت تطلعاتنا لمستقبل باهر للمهنة ، آمليين أن يثمر هذا الملتقى عن توصيات أكثر فاعلية لتحقيق ما هو مأمول.

- السيدات والسادة الحضور

لعل من أهم أهداف هذا الملتقى الطيب المبارك أن ننهل من فيض علومكم ككوكبة متخصصة في مجال علم ومهنة المحاسبة والمراجعة، والاستفادة من كل عين خبيرة فاحصة أفنت أعمارها من أجل تطوير هذه المهنة السامية بما يعود بالنفع ، وبلوغ غايتنا المنشودة ، ولذلك تم انتقاء وأعداد محاور المؤتمر بعناية وتنوعت الموضوعات المطروحة للمعالجة والتداول والمناقشة ، وشملت أوراق العمل المقدمة أهم الموضوعات الشائكة والبارزة على الساحة بدءاً من بحث أهم المعوقات

والتحديات التي تجابهنا في الوقت الراهن مع استطلاع رؤاكم الثاقبة في إيجاد الحلول المناسبة لها وانتهاء بطرح الاتجاهات الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية وإتقان جودتها .

أيها السيدات والسادة :

منذ أن نالت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية شرف وفخر تنظيم هذا المؤتمر .... وقد تحول مقر الجمعية إلى خلية عمل دؤوب وسخر جميع أعضاء مجلس الإدارة ومعاونيهم أنفسهم بالبذل والعطاء المتواصل حتى يكتب لمؤتمرنا هذا النجاح ويخرج بصورة مُشرِّفة تتناسب مع مكانة دولة الكويت على الساحة الخليجية والعربية والدولية، وبصورة تليق أيضاً بالسادة وفود المشاركين في فعاليات هذا المؤتمر وفي هذا المقام نتوجه بالشكر والعرفان لكل أيدٍ بالعون امتدت إلينا، من المؤسسات والهيئات والوزارات الحكومية الداعمة ورعاة المؤتمر.

وغرفة تجارة وصناعة الكويت لاحتضانها إقامة هذا المؤتمر ..... ونخص بالذكر أيضاً وزارة التجارة والصناعة ممثلةً بمعالي الوزير خالد ناصر الروضان الذي قدم لنا كل الدعم المتاح والرعاية المتتالية للمؤتمرات المهنية التي تعقدتها الجمعية.

السيدات والسادة

إن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ليسرها التواصل



## صقر مبارك الحيص:

- ◆ على القائمين على علم المحاسبة تطويره
- ◆ مساهم رئيسي في تحقيق تنمية مستدامة
- ◆ من الضروري صياغة التشريعات القانونية المنظمة لحسن ضبط الأداء
- ◆ إيجاد صيغ مشتركة لحل المشكلات العملية الناجمة عن التطبيق
- ◆ تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة لن يأتي إلا بالعمل الدؤوب الشاق لتحديث المهارات المهنية
- ◆ الجمعية حريصة على التواصل مع كافة الجمعيات الإقليمية والدولية ذات الصلة بمهنة المحاسبة والاستفادة من خبراتهم

مع كل المعنيين وفتح قنوات اتصال دائمة على كافة الأصعدة المحلية والعربية والدولية وكافة المنظمات والجمعيات الأهلية ذات الصلة بغية الرقي بسلوكيات وأدبيات وأدوات مهنة المحاسبة والمراجعة.... ولعلنا في عجلة نطمئنكم بأن جمعيتنا على المستوى المحلي قد أخذت على عاتقها وبتعاون مع الجهات المحلية مهمة تطوير قانون المهنة وتم تقديم مشروع قانون بالفعل لذلك وهو قيد التفعيل فضلا عن تبني الجمعية مؤخراً صياغة مشروع قانون للزكاة على معايير محاسبية متوافقة مع المرتكزات الشرعية للفريضة ولا تغفل الجانب القانوني والاقتصادي. وتم تشكيل لجنة قوامها متخصصين بالمجال الشرعي والقانوني والمحاسبي، منبثقة من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لهذا الغرض.

الحفل الكريم

يحدونا الأمل، ويقودنا شوق التطلع أن تثمر ابداعاتكم وأطروحاتكم المهنية في هذا المؤتمر عن خروج توصيات تكون مثلاً يحتذى وتطبيقات تصير نهجاً يغير واقعنا لأفضل مأمول، مع تمنياتنا بطيب الإقامة حللتم بنا أهلاً ونزلتم سهلاً وطاب ممشاكم إلينا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...



## مؤكداً أهميتها في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة

### الوزير الروضان: تطوير البنية التشريعية للقوانين المنظمة ضرورة لضبط السلوك الاقتصادي

الحسابات «إيماننا منا بأهمية الدور الذي يقوم به قطاع مراقبي الحسابات كأمين لتوافر المعلومات المالية التي تعكس واقع الشركات وكمراقب لالتزام الشركات بالقوانين ذات الصلة».

وأوضح أن مشروع القانون الجديد يأتي لوضع الاطار القانوني السليم الذي يواكب أفضل الممارسات العالمية لاسيما السماح بترخيص الشركات المهنية للمحاسبين لمزاولة مهنة مراقب الحسابات. وذكر أن مشروع القانون الجديد ينظم عملية الأعمال الاستشارية بحيث تلزم مراقبي الحسابات باتباع قواعد وأداب سلوك المهنة والمعايير الأخرى ذات الصلة.

وأشار الى أن المشروع يأتي في ظل ما شهده الاقتصاد الكويتي من تطور كبير على مدار السنوات الماضية وتقدم ملحوظ في تحسين بيئة الأعمال.

وبين أن الحكومة الكويتية أصدرت بالتعاون مع مجلس الأمة العديد من القوانين المالية والاقتصادية والاستثمارية وذلك ضمن استراتيجيتها لمواكبة الانفتاح الاقتصادي العالمي. ولفت الى أن رعاية وزارة التجارة والصناعة الكويتية لمثل هذه المؤتمرات والفعاليات تأتي نظرا لدورها في اثراء أدوات وأدبيات مهنة المحاسبة والمراجعة وتطوير أساليبها لمواكبة جميع التحديات والمستجدات التي تضمن مساندة التطورات العالمية الراهنة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة.

وقال ان هذا المؤتمر أخذ على عاتقه تشخيص تحديات وتطلعات مستقبل مهنة المحاسبة من قبل القائمين عليها في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى والمهتمين بالمهنة ومعدّي التقارير المالية ومراقبي الحسابات والأكاديميين والجهات الحكومية ذات الصلة. ودعا الروضان الى وضع الخطط المستقبلية التي من شأنها مواجهة التحديات ومواكبة الاتجاهات الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية بما يساهم في جعل المهنة احدى الأدوات المساعدة والمعينة لمتخذي القرارات الاقتصادية.



أكد معالي وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد ناصر عبد الله الروضان أهمية تطوير البنية التشريعية للقوانين المنظمة لضبط السلوك الاقتصادي بما يعود بالرخاء على المواطنين ودعم المشروعات الصغيرة وتشجيع للاستثمار لجلب المزيد من التدفقات النقدية المحلية والأجنبية.

جاء ذلك في كلمة للروضان في افتتاح المؤتمر المهني الدولي السادس لمهنة المحاسبة والمراجعة والمعنون (تحديات وتطلعات لمستقبل المهنة) الذي استمرت فعالياته لمدة يومين ونظّمته جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وبالتعاون مع عدة جهات حكومية في غرفة تجارة وصناعة الكويت.

وقال الروضان انه في اطار برنامج الوزارة للإصلاح التشريعي، فقد أعدت قانون تنظيم مزاولة مهنة مراقبي

## الوزير الروضان:

♦ وضع الخطط المستقبلية في نظم

المعلومات المحاسبية

♦ المدققون هم الأقدر على مواجهة

التحديات ومواكبة الاتجاهات الحديثة

♦ تعزيز مبدأ الشفافية وبناء قواعد الحوكمة

♦ أهمية تطوير البنية التشريعية للقوانين

المنظمة لضبط السلوك الاقتصادي

♦ قانون مزاولة مهنة مراقبي الحسابات

يعكس التطور الكبير الذي شهدته المهنة

خلال السنوات السابقة

♦ دور كبير للمؤتمرات المهنية في إثراء

وتطوير مهنة المحاسبة

♦ تطوير المهنة ضرورة لمواجهة التحديات

والمستجدات

وفيما يلي نص كلمة معالي وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد ناصر عبدالله الروضان

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة والأخوات

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنه لمن دواعي سروري، أن أفتتح اليوم هذا المؤتمر المهني الدولي السادس للمحاسبة والمراجعة تحت عنوان "تحديات وتطلعات لمستقبل المهنة" وأن أتواجد بين هذا الجمع الذي يضم كوكبة من المهنيين والمتخصصين في مجال علم المحاسبة والمراجعة على كافة الأصعدة والمستويات المحلية والخليجية والعربية والدولية، وذلك تحت رعاية وزارة التجارة والصناعة الكويتية والتي تحرص على تبني ورعاية مثل هذه الفعاليات التي تساهم وترتقي بأدوات وأدبيات مهنة المحاسبة والمراجعة وتطوير أساليبها لمواكبة كافة التحديات والمستجدات التي تضمن مساندة التطورات العالمية الراهنة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة .

لقد أخذ هذا المؤتمر على عاتقه تشخيص تحديات وتطلعات مستقبل مهنة المحاسبة، من قبل القائمين عليها في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى، والمهتمين بالمهنة ومعدي التقارير المالية ومراقبي الحسابات، والأكاديميين، والجهات الحكومية ذات الصلة .

وهؤلاء هم الأقدر على وضع الخطط المستقبلية التي تواجه التحديات وتواكب الاتجاهات الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية بما يساهم في جعل المهنة إحدى الأدوات المساعدة والمعينة لمتخذي القرارات الاقتصادية في ضوء المعطيات الحديثة، من الأخذ بمبدأ الإفصاح الكامل وتعزيز مبدأ الشفافية وتبني قواعد الحوكمة، ولا شك أن كل هذه السبل تدفع باقتصاديات الدول قدما للأمام.  
الحضور الكريم:

إن وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت لا تدخر جهدا من أجل العمل على تطوير البنية التشريعية للقوانين المنظمة لضبط السلوك الاقتصادي بما يعود بالرخاء على المواطنين ودعمًا لحماية المشروعات الصغيرة الناشئة وتشجيعا للاستثمار لجلب المزيد من التدفقات النقدية وتحفيز المستثمر الاجنبي والمحلي على حد سواء. كما عملت على تيسير الاجراءات والتعديلات التشريعية المتلاحقة على قانون الشركات الكويتية خير دليل على ذلك حيث يتماشى ذلك مع سياسة



الوزارة في تدعيم كل ما من شأنه أن يساهم في تحويل الكويت لتصبح مركزاً مالياً وتجاريًا إقليمياً وعالمياً .

وقد شهد الاقتصاد الكويتي تطوراً كبيراً على مدار السنوات الماضية وتقدماً ملحوظاً في تحسين بيئة الأعمال، حيث أظهرت دولة الكويت أداءً اقتصادياً ومالياً متميزاً، وضمن استراتيجيتها لمواكبة الانفتاح الاقتصادي العالمي أصدرت حكومة دولة الكويت بالتعاون مع مجلس الأمة الكويتي العديد من القوانين المالية والاقتصادية والاستثمارية لتكون أكثر انفتاحاً وشفافية وجاذبية. الأخوة والأخوات



نتمنى لهذا الحدث الدولي المهني الهام والذي يلتقي فيه الرواد والقائمون على مهنة المحاسبة والمراجعة أن يسفر عن توصيات من شأنها تذليل كافة المعوقات التي تواجه المهنة ومنتسبيها وأن يثمر هذا التلاقي الطيب بين الخبرات المتنوعة الحاضرة على تطوير أدوات المهنة وتحقيق الهدف الاقتصادي المنشود منها. متمنين لكم التمتع بإقامة طيبة في وطنكم الثاني الكويت

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



## إذا لم نواكب هذه الثورة ومتطلباتها أبو غزاله: «الثورة المعرفية» الجارفة « لن تسمح باستمرارنا في مهنة التدقيق كما نحن



قال رئيس مجلس إدارة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، سعادة الدكتور طلال أبو غزاله إن العالم دخل في الثورة الصناعية الرابعة «ثورة المعرفة» التي ستكون أكبر وأهم وأكثر تأثيراً من سابقتها، مشيراً إلى أن «الثورة المعرفية الجارفة» لن تسمح باستمرارنا في مهنة التدقيق كما نحن، إذا لم نواكب هذه الثورة ومتطلباتها».

وأشار أبوغزاله إلى أنه خلال العشرين عاما المقبلة ستنتقل مهنة تدقيق الحسابات من «الإنسان المدقق» إلى البرنامج المدقق ( Audit Tech )، وسيكون البرنامج أكثر دقة وسرعة وقدرة على اكتشاف الأخطاء والمخالفات يعتمد على معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لبرامج التدقيق، معتبرا أن المنافسة بين شركات ومكاتب التدقيق ستكون بناء على جودة برنامجها.

وأضاف «في المرحلة الانتقالية سيعرف «البرنامج المدقق» بأنه «المدقق» وينتهي وجود «الإنسان المدقق» ويتحول ليصبح الخبير التقني، وسيكون المطلوب من المدققين تقييم مخرجات «البرنامج المدقق» مع وضع ملاحظاتهم واستنتاجاتهم وتوصياتهم.

وأوضح أننا يجب أن ندرك أن المدققين سيتحولون إلى صانعي البرنامج ومطوريه، ومستخرجي البيانات منه، ليقدموها للجهة المعنية، مؤكداً أن لا خيار آخر أمامهم.

وأشار أبو غزاله أن الذكاء الاصطناعي سيفرض نفسه خلال السنوات المقبلة نظرا للتطور التكنولوجي المتسارع.

وأوضح أبوغزاله أنه خلال الـ ٢٠ سنة المقبلة لن يكون هناك مدقق بشري إذ سيكون المدقق هو برنامج مطور يتم وضعه في حسابات العميل ويقوم بإخراج التقارير المطلوبة، مبينا ان التفاضل بين مكاتب المحاسبة والمدققين البشريين سيكون عبر من ينشئ أفضل برنامج للتدقيق.

### أبو غزاله:

- ♦ انتقال مهنة تدقيق الحسابات من «الإنسان المدقق» إلى البرنامج المدقق
- ♦ المدققون سيتحولون إلى صانعي البرنامج ومطوريه
- ♦ الذكاء الاصطناعي سيفرض نفسه خلال السنوات المقبلة



## اليوم الاول

الجلسة الافتتاحية تحت عنوان (تحديات وتطلعات مستقبل

مهنة المحاسبة وعلاقتها بالآخرين)

• رئيس الجلسة: معالي السيد/ خالد ناصر الروضان

وزير التجارة والصناعة

• السيد/ بدر مشاري الحماد - جهاز المراقبين الماليين

• السيد / د. هشام إبراهيم المجمد - رئيس اللجنة الفنية

للبحوث العلمية للمؤتمر

• السيد/ محمد حمود الهاجري - رئيس مجلس إدارة إتحاد

المحاسبين والمراجعين العرب (السابق)

• السيد/ د. رشيد محمد القناعي - مكتب KPMG



## اليوم الاول

الجلسة الأولى تحت عنوان (المراجعة ودورها في مكافحة الغش والفساد)  
 • رئيس الجلسة: السيد/ د. محمد عبدالرحمن بوزير - الأمين العام المساعد لكشف الفساد والتحقيق - الهيئة العامة لمكافحة الفساد

- السيد/ أ.د. إحسان صالح المعتاز
- السيد / د. عمار عصام السامرائي
- السيد/ أ.د. بدر نبيه أرسانيوس





## اليوم الاول

الجلسة الثانية: محاسبة الضريبة والزكاة وتطبيقاتها

- رئيس الجلسة: السيد / عبدالعزيز دخيل الدخيل - رئيس جهاز المراقبين الماليين
- السيد/د. رياض منصور الخلفي
- السيد / د. سامح سعيد ضاهر
- السيد / أحمد أكرم كسواني



## اليوم الثاني

الجلسة الأولى: الحوكمة والتدقيق الداخلي في القطاعين العام والخاص

• رئيس الجلسة: السيد/ وليد محمد العوضي - المدير التنفيذي لقطاع الرقابة - بنك الكويت المركزي

• السيد/ أ. د. سالم سعيد باعجاجة

• السيد/ د. مشاري سعد الحربي

• السيد/ د. تركي راجي الحمود

• السيد/ د. محمد محمد الجمال



## اليوم الثاني

الجلسة الثانية: الاتجاهات الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية وعلاقتها بتطوير المهنة في الأسواق الناشئة

- رئيس الجلسة: السيد/ سليمان داوود البصيري - الوكيل المساعد للرقابة على الوزارات والإدارات الحكومية - ديوان المحاسبة
- السيد/ د. سليمان محمد مصطفى
- السيدة / د. نادية عبد الجبار محمد
- السيد / د. احمد عبدالبشير عبدالحميد



## 11 توصية عملية للإرتقاء بمهنة المحاسبة في العالم العربي



♦ لابد من ربط بين التعليم الاكاديمي والممارسة العملية وادراج معايير التقارير المالي الدولي ضمن مقررات التعليم الجامعي بالدول العربية.

♦ قيام الجمعيات والهيئات المهنية بدورها في فرض حد أدنى من الأتعاب «الاجر مقارنة بحجم العمال المطلوب» والتشديد على ذلك على تطبيق ذلك من أجل ضمان أداء عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة.

♦ تطوير نظم المعلومات المحاسبية في المنظمات التي تعمل في قطاع الخدمات والتي تتطلب طبيعة نشاطها عرض مؤشرات مالية للجهات الرقابية بصفة مستمرة.

أنهى المؤتمر الدولي المهني السادس للمحاسبة والمراجعة فعالياته التي أقيمت في الفترة من ٥ إلى ٦ ديسمبر ٢٠١٨ بعدد من التوصيات والتي عكست ما تم عرضه من أوراق عمل وما ذكره المحاضرين خلال الجلسات على مدار يومي المؤتمر وهي كالتالي:

- لابد من ربط بين التعليم الاكاديمي والممارسة العملية وادراج معايير التقارير المالي الدولي ضمن مقررات التعليم الجامعي بالدول العربية.
- قيام الجمعيات والهيئات المهنية بدورها في فرض حد أدنى من الأتعاب «الاجر مقارنة بحجم العمال المطلوب» والتشديد على ذلك على تطبيق ذلك من أجل ضمان أداء عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة.
- تطوير نظم المعلومات المحاسبية في المنظمات التي تعمل في قطاع الخدمات والتي تتطلب طبيعة نشاطها عرض مؤشرات مالية للجهات الرقابية بصفة مستمرة.
- ضرورة الاهتمام بالعوامل التي تؤدي إلى ضعف وقصور أنظمة الرقابة الداخلية مما يترتب عليه مكافحة والحد من الفساد المالي .
- ضرورة إصدار تشريعات جديدة تلائم المتغيرات التي تواجهها منشآت الأعمال ومهنة المراجعة لمكافحة والحد من الفساد المالي .
- لابد من تطوير معيار محاسبي متخصص في محاسبة زكاة الشركات ، مع الاسترشاد بالمعيار الصادر عن جمعية المحاسبين

♦ ضرورة الاهتمام بالعوامل التي تؤدي إلى ضعف وقصور أنظمة الرقابة الداخلية مما يترتب عليه مكافحة والحد من الفساد المالي .

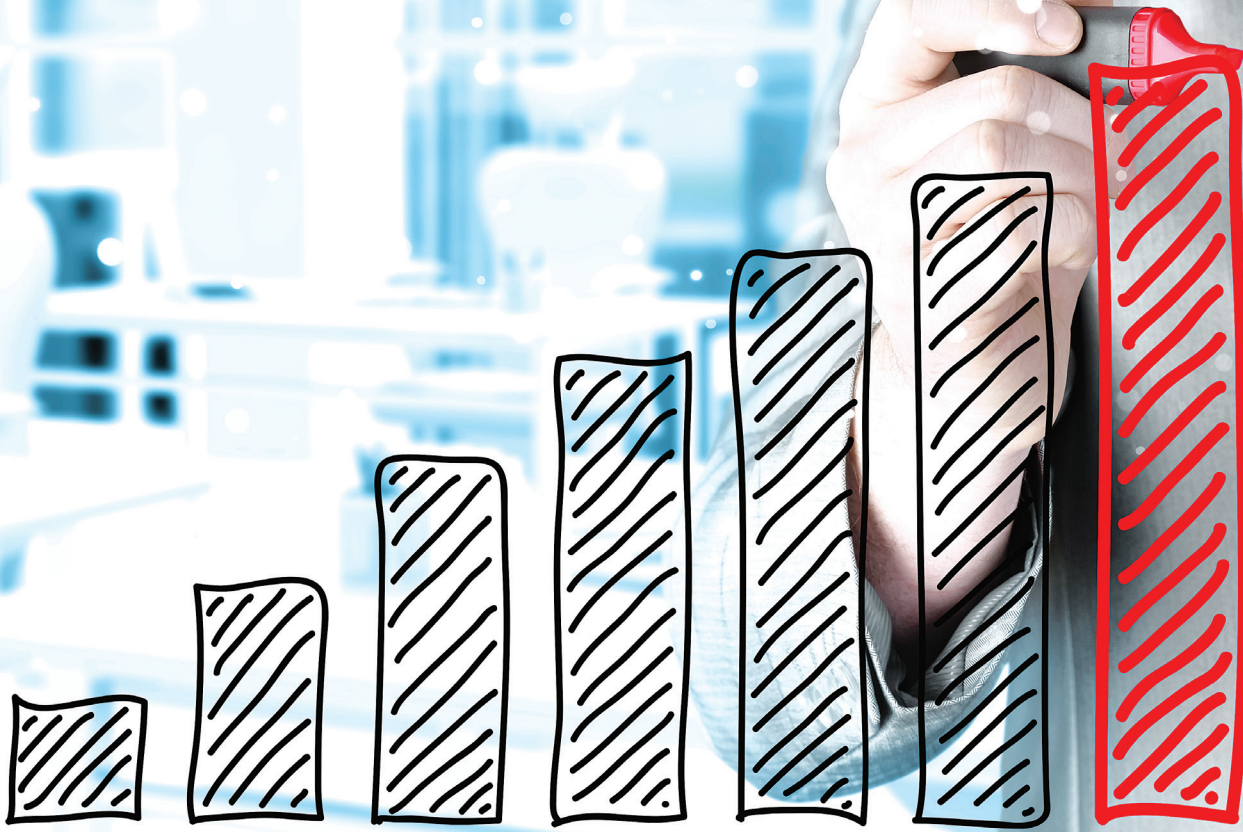
♦ ضرورة إصدار تشريعات جديدة تلزم المتغيرات التي تواجهها منشآت الأعمال ومهنة المراجعة لمكافحة والحد من الفساد المالي .

♦ لابد من تطوير معيار محاسبي متخصص في محاسبة زكاة الشركات ، مع الاسترشاد بالمعيار الصادر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتيين .

- والمراجعين الكويتيين .
- ضرورة اصدار تطوير قانون يختص بتنظيم أحكام زكاة الشركات بدولة الكويت .
- ضرورة قيام بنك الكويت المركزي بتطوير لائحة بشأن حوكمة الزكاة في البنوك الكويتية بحيث تقضى على ظاهرة الاختلاف الكبير في منهجية الافصاح عن الزكاة في التقارير السنوية للبنوك الكويتية .
- على الجهات الرقابية والمسؤولة (هيئة أسواق المال البنك المركزي وزارة التجارة والصناعة وبورصة الكويت) العمل على توعية الملاك والمستثمرين إلى أهمية دور لجان المراجعة والتدقيق لرفع جودة التقارير المالية وإلزام الشركات والجهات بالافصاح عن عمل تلك اللجان .
- زيادة عدد الأعضاء المستقلين بلجان المراجعة إلى عضوين وتوفير الاستقلالية في اختيار تلك الاعضاء، وأن يتوفر لدى جميع أعضاء اللجنة القدر الكافي من المعرفة المحاسبية أو المالية أسوة بالتشريعات العالمية .
- لابد من الجهات الرقابية في الأسواق بإلزام الشركات على حصول أعضاء لجان المراجعة لديها على التدريب والتأهيل الازم للقيام بمهامها المنوطة بها .

وفي الختام نود أن نقدم جزيل الشكر والتقدير للسادة أعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على التنظيم الرائع وحفاوة الإستقبال والشكر موصول لكافة اعضاء الهيئة الإدارية وأعضاء اللجنة الفنية واللجان الأخرى ولجميع من ساهم في ظهور هذا المؤتمر بالشكل الرائع الذي يليق به .





## قانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم رقم (3) لسنة 1955 في شأن ضريبة الدخل الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وعلى قانون غرفة تجارة وصناعة الكويت لسنة 1959 ،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (10) لسنة 1960 بقانون ديوان الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (12) لسنة 1960 بقانون تنظيم إدارة الفتوى والتشريع لحكومة الكويت ،
- وعلى القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاکمات الجزائية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (21) لسنة 1962 بنظام السلكين الدبلوماسي والقتنصلي والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (30) لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (37) لسنة 1964 في شأن المناقصات العامة والقوانين المعدلة له،

- وعلى المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 1967 بإنشاء الحرس الوطني،
- وعلى القانون رقم (32) لسنة 1967 في شأن أن الجيش والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (23) لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (24) لسنة 1979 في شأن الجمعيات التعاونية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (38) لسنة 1980 بإصدار انون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بقانون رقم (40) لسنة 1980 بإصدار قانون تنظيم الخبرة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (36) لسنة 1982 في شأن رجال الإطفاء والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (11) لسنة 1995 بشأن التحكيم القضائي في المواد المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (88) لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (25) لسنة 1996 في شأن الكشف عن العمولات التي تقدم في العقود التي تبرمها الدولة،
- وعلى القانون رقم (53) لسنة 2001 بشأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية،
- وعلى القانون رقم (10) لسنة 2003 بشأن إصدار قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،
- وعلى القانون رقم (5) لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (47) لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،
- وعلى القانون رقم (10) لسنة 2007 في شأن حماية المناصفة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (25) لسنة 2012 بشأن إصدار قانون الشركات والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،
- وعلى القانون رقم (20) لسنة 2014 بشأن المعاملات الالكترونية،
- وعلى القانون رقم (37) لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (23) لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين،
- وعلى القانون رقم (63) لسنة 2015 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات،
- وعلى القانون رقم (97) لسنة 2015 في شأن الهيئة العامة للرياضة، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:-

## الباب الأول

### الأحكام العامة

#### مادة (1)

- لأغراض تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات الواردة أدناه المعنى المبين قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:
- الهيئة : الهيئة العامة لمكافحة الفساد.
  - الوزير المختص : وزير العدل.
  - الرئيس : رئيس الهيئة.
  - المجلس : مجلس الأمناء.
  - الاتفاقية: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
  - الكسب غير المشروع : كل زيادة في الثروة أو انتقاص في الالتزامات تطراً - بسبب تولي الوظيفة أو قيام الصفة - على الخاضع لهذا القانون أو أولاده القصر أو من يكون ولياً أو وصياً أو قيماً عليه متى كانت لا تتناسب مع مواردهم وغير مبررة .
  - الموظف العام : يعد في حكم الموظف العام في تطبيق أحكام هذا القانون الأشخاص المنصوص عليهم في المادة (43) من القانون رقم (31) لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (16) لسنة 1960.
  - الذمة المالية : ما للخاضع لأحكام هذا القانون وأولاده القصر ومن يكون ولياً أو وصياً أو قيماً عليهم من أموال نقدية أو عقارية أو منقولة

- مدراء الإدارات ومن في حكمهم من رؤساء الوحدات التنظيمية المعتمدة في هيكلها بمستوى إدارة أو أعلى من هذا المستوى.
- ويسري حكم البندين السابقين على العسكريين والدبلوماسيين والمدنيين في الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والجهات ذات الميزانية الملحقة أو المستقلة متى اضطلع بالمسؤوليات أو تمتع بالمزايا المقررة للوظيفة سواء كان شغلهم للوظيفة بصفة أصلية أو مؤقتة. وتتولى الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية بصفة دورية تحديد وتحديث شاغلي هذه الوظائف الخاضعين لأحكام هذا القانون .
- 8. رئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الأمناء والأمن العام والأمناء المساعدين والمدراء والموظفين الفنيين بالهيئة العامة لمكافحة الفساد.
- 9. رئيس ونائب الرئيس والوكلاء والمدراء والموظفين الفنيين بديوان المحاسبة.
- 10. ممثلي الدولة في عضوية مجالس إدارات الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الجهات الحكومية أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو غيرها من الأشخاص المعنوية العامة بصورة مباشرة بنصيب لا يقل عن 25% من رأس المال.
- 11. أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية والهيئات الرياضية.

## الباب الثاني

### الهيئة العامة لمكافحة الفساد الفصل الأول

#### أهداف واختصاصات الهيئة مادة (3)

- تشأ هيئة عامة تسمى (الهيئة العامة لمكافحة الفساد) يشرف عليها وزير العدل وتؤدي مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة وفقاً لأحكام هذا القانون.
- مادة (4) تهدف الهيئة إلى تحقيق ما يلي:**
1. إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها .
  2. تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم (47) لسنة 2006 والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد والتي يتم الموافقة عليها .
  3. العمل على مكافحة الفساد ودرء مخاطره وأثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن ممارسته وفقاً للقانون .
  4. حماية أجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة ومنع الوساطة والمحسوبية.
  5. حماية المبلغين عن الفساد .
  6. تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في

داخل الكويت وخارجها ، ويدخل في ذلك ما لهم من حقوق وما عليهم من ديون قبل الغير كما تشمل الوكالات أو التفويضات ذات الأثر المالي الصادرة منه للغير أو من الغير لصالحه وحقوق الانتفاع.

- البلاغ : هو الإعلام أو الإخبار من شخص طبيعي أو اعتباري بما لديه من معلومات عن جريمة أو شروع في جريمة أو تستر على جريمة أو تخلص من أدلة جريمة أو مخالفة مالية جسيمة، يقدم إلى الهيئة أو إلى أي جهة مختصة بتلقي البلاغات.
- المبلغ : هو الشخص الذي يقوم بالإبلاغ عن أي جريمة فساد ، وينطبق ذلك على الشهود وضحايا الجريمة والخبراء الذين يدلون بشهادة تتعلق بأفعال مجرمة.

#### مادة (2)

#### تسري أحكام هذا القانون على الفئات التالية :

1. رئيس ونواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن يشغل وظيفة تنفيذية بدرجة وزير .
2. رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الأمة .
3. رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء ورئيس ومستشاري المحكمة الدستورية والجهاز الفني للمحكمة والقضاة وأعضاء النيابة العامة ورئيس وأعضاء إدارة الفتوى والتشريع والمدير العام وأعضاء كل من الإدارة العامة للتحقيقات في وزارة الداخلية والإدارة القانونية في بلدية الكويت والمحكمين والخبراء بوزارة العدل والمصنفين والحراس القضائيين ووكلاء الدائنين والموثقين وكاتب العدل بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل.
4. رئيس ونائب رئيس وأعضاء المجلس البلدي .
5. رئيس وأعضاء المجالس والهيئات واللجان التي تضطلع بمهام تنفيذية ويصدر قانون أو مرسوم أو قرار من مجلس الوزراء بتشكيلها أو بتعيين أعضائها.
6. رئيس جهاز المراقبين الماليين ونائبه ورؤساء القطاعات والمراقبين الماليين.
7. القياديين وهم:
  - شاغلو مجموعة الوظائف القيادية في جدول المرتبات العام ( الدرجة الممتازة / وكيل وزارة / وكيل مساعد ) .
  - أعضاء مجالس الإدارات والمدراء العموم ونوابهم أو مساعدهم والأمناء العامون ونوابهم أو مساعدهم في الهيئات أو المؤسسات العامة أو أي جهة حكومية.
  - من في حكم القيادي من رؤساء الجهات ونوابهم أو الوحدات الإدارية أو الأعضاء المنتخبين في الهيئات والمؤسسات العامة.



مجالات مكافحة الفساد .

7. تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

#### مادة (5) تتولى الهيئة ممارسة المهام والاختصاصات التالية :

1. وضع استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وإعداد الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها ، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.

2. تلقي التقارير والشكاوى والمعلومات بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها وفي حال التأكد من أنها تشكل شبهة جرمية يتم إحالتها إلى جهة التحقيق المختصة .

3. تلقي إقرارات الذمة المالية وتشكيل اللجان لفحصها .

4. حماية المبلغين عن الفساد وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة .

5. إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لفسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه أو سحب امتياز أو غير ذلك من الارتباطات إذا تبين أنها قد أبرمت بناء على مخالفة لأحكام القوانين أو يجري تنفيذها بالمخالفة للعقد المبرم ، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

6. متابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات المختصة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد .

7. دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري واقتراح التعديلات اللازمة عليها لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الكويت أو انضمت إليها وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحته بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة .

8. التنسيق مع وزارة الخارجية في التعاون مع الدول والمنظمات الخليجية والعربية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد والمشاركة في البرامج الهادفة إلى منع الفساد وتمثيل الكويت في المؤتمرات والمحافل الإقليمية والعربية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد .

9. دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والاطلاع على وضع الكويت فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها .

10. التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع وتبصيره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة وآثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها.

11. اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة

المناهضة للفساد ومكافحته.

12. طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة المتعلقة بها .

13. إعداد قواعد بيانات وأنظمة معلومات وتبادل المعلومات مع الجهات والمنظمات المعنية بقضايا الفساد في الداخل والخارج وفقاً للتشريعات النافذة .

14. الطلب من الجهات المختصة إقامة الدعاوى الإدارية والمدنية اللازمة. 15. إحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جرمية جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع إرفاق كافة المستندات.

16. أي مهام أو اختصاصات أخرى تتفق مع الغرض من إنشاء الهيئة وتناط بها.

## الفصل الثاني

### مجلس الأمناء مادة (6)

يتولى إدارة الهيئة مجلس يسمى (مجلس الأمناء) يتكون من سبعة أشخاص ممن تتوافر فيهم الخبرة والنزاهة والكفاءة من بينهم رئيس ونائب رئيس ، ويصدر بتعيينهم مرسوم بناء على ترشيح الوزير المختص.

#### مادة (7) يشترط في عضو مجلس الأمناء ما يلي :

1. أن يكون كويتي الجنسية.

2. ألا يقل عمره عن أربعين عاماً .

3. أن يكون حاصلًا على مؤهل جامعي على الأقل.

4. أن يكون حسن السمعة وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في قضية من قضايا الفساد أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .

ويجب أن يكون متفرغاً للعمل كعضو بمجلس الأمناء ، ويفقد العضو صفته بحكم القانون ويصبح مكانه شاغراً إذا خالف ذلك ولا يجوز إعادة ترشيحه مرة أخرى لعضوية مجلس الأمناء ، وعلى الوزير المختص اتخاذ إجراءات تعيين العضو البديل وفقاً لأحكام هذا القانون.

#### مادة (8)

يحدد بمرسوم مرتبات ومكافآت وبدلات ومزايا رئيس الهيئة وأعضاء مجلس الأمناء وذلك بناءً على اقتراح الوزير المختص وموافقة مجلس الوزراء.

#### مادة (9)

مدة العضوية في مجلس الأمناء أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة. وللوزير المختص ، بناءً على اقتراح أغلبية أعضاء مجلس الأمناء ، إسقاط عضوية الرئيس أو نائبه أو أي من الأعضاء في حال ثبوت الإخلال الجسيم بواجباته وبعد إجراء التحقيق.

وإذا خلا منصب الرئيس أو نائبه أو أي من أعضاء مجلس الأمناء لأي سبب

يتم تعيين بديل له ، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط.

### مادة (10) يختص مجلس الأمناء بما يلي :

1. رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها .
2. إقرار الهيكل التنظيمي للوظائف واللائحة الداخلية للشؤون المالية والإدارية والقرارات المنظمة للعمل بالهيئة وذلك دون الإخلال بأحكام المادتين (5 و38) من المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.
3. الموافقة على الاتفاقيات والعقود التي تبرمها الهيئة ذات الصلة باختصاصاتها.
4. تشكيل لجنة أو أكثر يراها ضرورية لعمله.
5. إقرار مشروع موازنة الهيئة وحسابها الختامي قبل عرضهما على الجهات المختصة.
6. إقرار ونشر التقرير السنوي العام للهيئة.
7. رفع تقرير نصف سنوي إلى مجلس الأمة وإلى مجلس الوزراء يتضمن النشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته والعوائق والسلبات والتوصيات المقترحة .
8. نشر كافة المعلومات والبيانات الخاصة بجرائم الفساد بعد ثبوتها بحكم قضائي بات.
9. أي موضوع يدخل في اختصاص الهيئة وأهدافها يعرضه الرئيس أو اثنان من أعضاء المجلس .

### مادة (11)

يؤدي رئيس مجلس الأمناء ونائبه وأعضاؤه قبل أن يتولوا مهامهم أمام حضرة صاحب السمو الأمير اليميني التالية:  
( أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن والأمير وأن احترم الدستور وقوانين الدولة ، وأؤدي أعمالتي بالأمانة والصدق ) .

## الفصل الثالث

### الجهاز التنفيذي مادة (12)

- يكون للهيئة جهاز تنفيذي يتولى الأمور الفنية والإدارية والمالية وفق ما يلي :
1. يتولى الرئيس الإشراف على الجهاز التنفيذي ويمثل الهيئة أمام القضاء وأمام الغير وذلك دون إخلال بأحكام المرسوم الأميري رقم (12) لسنة 1960 بقانون تنظيم إدارة الفتوى والتشريع لحكومة الكويت.
  2. يكون للهيئة أمين عام وأمناء مساعدون يصدر بتعيينهم قرار من الرئيس ويكونوا مسؤولين أمامه عن إدارة وتسيير النشاط اليومي للجهاز التنفيذي وتحدد اللائحة الداخلية مهامهم واختصاصاتهم.

3. تختار الهيئة موظفيها من ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة والتخصصات العلمية بشفافية وفقاً للمعايير التي تحددها اللائحة الداخلية ولا يجوز أن يكون بين أحدهم وبين رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الأمناء أي صلة قرابة حتى الدرجة الثانية .

4. للهيئة أن تستعين في إنجاز مهامها بمن تراه من القضاة وأعضاء النيابة العامة وموظفي الأجهزة الحكومية وغيرهم ، ويتم ندبهم للعمل لديها وفقاً للقوانين والنظم المعمول بها في هذا الشأن .

### مادة (13)

تتولى الهيئة تأهيل وتدريب العاملين فيها بما يمكنهم من أداء مهامهم واختصاصاتهم في مكافحة الفساد .

### مادة (14)

يصدر الرئيس قراراً يحدد فيه الموظفين بالهيئة الذين يتولون ضبط المخالفات وتحرير المحاضر تمهيداً لإحالتها إلى الجهة المختصة .

### مادة (15)

يحظر على رئيس وأعضاء مجلس الأمناء والعاملين في الهيئة اثناء أي سر أو معلومات أو بيانات وصلت إلى علمهم بسبب أدائهم لمهامهم وذلك في غير الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون.

### مادة (16)

يحظر على رئيس وأعضاء مجلس الأمناء وأي موظف في الهيئة أثناء توليه لعمله الأمور التالية :

1. القيام بأي عمل تجاري بنفسه أو بصفته وكيلاً أو ولياً أو وصياً أو قيماً أو توكيل غيره في ذلك .
2. ممارسة أي وظيفة أو مهنة أو عمل آخر بمقابل أو بدون مقابل بما في ذلك أن يشغل منصباً أو وظيفة في الحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو شركة أو عمل خاص .
3. المشاركة في عضوية مجلس الإدارة أو تقديم أي خدمة أو استشارة بشكل مباشر أو غير مباشر لأي جهة .
4. تقاضي مقابل مادي بشكل مباشر أو غير مباشر من أي جهة.

### مادة (17)

تصدر بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس الأمناء لائحة تنظم نشاطات أعضاء مجلس أمناء الهيئة والعاملين بها الحاليين والسابقين.

## الفصل الرابع

### الشؤون المالية مادة (18)

## الفصل الأول

### جرائم الفساد مادة (22)

1. تعتبر جرائم فساد في نطاق تطبيق أحكام هذا القانون الجرائم التالية:
2. جرائم الاعتداء على الأموال العامة المنصوص عليها في القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة .
3. جرائم الرشوة واستغلال النفوذ المنصوص عليها في القانون رقم (31) لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (16) لسنة 1960.
4. الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
5. جرائم التزوير والتزييف المنصوص عليها في القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء .
6. الجرائم المتعلقة بسير العدالة المنصوص عليها في القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء.
7. جريمة الكسب الغير مشروع المنصوص عليها في هذا القانون.
8. جرائم التهرب الجمركي المنصوص عليها في القانون رقم (10) لسنة 2003 بشأن إصدار قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
9. جرائم التهرب الضريبي المنصوص عليها في المرسوم رقم (3) لسنة 1955 في شأن ضريبة الدخل الكويتية .
10. جرائم إعاقة عمل الهيئة أو الضغط عليها لعرقلة أداؤها لواجباتها أو التدخل في اختصاصاتها أو الامتناع عن تزويدها بالمعلومات المطلوبة والمنصوص عليها في هذا القانون .
11. الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (10) لسنة 2007 في شأن حماية المنافسة .
12. الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (25) لسنة 1996 في شأن الكشف عن العمولات التي تقدم في العقود التي تبرمها الدولة .
13. أي جرائم أخرى ينص عليها قانون آخر باعتبارها جرائم فساد.

## الفصل الثاني

### إجراءات الضبط والتحقيق مادة (23)

تقوم الهيئة بمتابعة إجراءات ضبط وحجز واسترداد الأموال والعائدات

يكون للهيئة ميزانية ملحقة ضمن الميزانية العامة للدولة ، ويتبع في إعدادها القواعد والإجراءات المنظمة للميزانية العامة للدولة.

وتبدأ السنة المالية للهيئة في الأول من شهر أبريل من كل عام وتنتهي في الحادي والثلاثين من مارس من العام التالي.

وتضع الهيئة مشروع ميزانيتها وترسله في الميعاد القانوني إلى وزارة المالية ، فإذا حدث خلاف أو اعترضت وزارة المالية على تقديرات الهيئة ولم توافق الهيئة على هذه الاعتراضات يعرض وزير المالية الخلاف على مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسباً .

### مادة (19)

لرئيس الهيئة الاختصاصات المخولة لوزير المالية بشأن استخدام الاعتمادات المالية المقررة بموازنة الهيئة وللمجلس الأمناء ممارسة الصلاحيات المقررة لديوان الخدمة المدنية فيما يتعلق بتنظيم أعمالها وشؤون موظفيها .

## الفصل الخامس

### مشاركة المجتمع مادة (20)

مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص ، على كل شخص علم بوقوع جريمة من جرائم الفساد الإبلاغ عنها لدى الهيئة أو الجهة المختصة مع تقديم ما لديه من معلومات حولها لتتولى دراستها للتأكد من جديتها واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها.

وتباشر الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة التحقق من جرائم الفساد المنصوص عليها في هذا القانون متى وصلت إلى علمها بأي طريقة.

### مادة (21)

تتعاون الهيئة مع مختلف الجهات في مكافحة الفساد وعلى الأخص ما يلي:

1. التعاون مع المؤسسات التعليمية ودور العبادة لنشر قيم الشفافية والنزاهة والمواطنة الصالحة .
2. التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة لإعداد برامج توعية عامة تتعلق بنشاط الهيئة .

## الباب الثالث

### جرائم الفساد وإجراءات الضبط والتحقيق

المتحصلة من جرائم الفساد وفقاً لأحكام والقواعد والإجراءات المقررة في القوانين المعمول بها .

#### مادة (24)

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم) 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية ، تقوم الهيئة فور علمها بوجود شبهة جريمة فساد بجمع المعلومات بشأنها ، ولها في سبيل ذلك الاطلاع على السجلات والمستندات والوثائق المتعلقة بالجريمة محل العلم ، وكذلك طلب موافقتها بأية بيانات أو معلومات أو وثائق متعلقة بها ولها أن تقرر إحالتها إلى الجهات القضائية المختصة .

#### مادة (25)

مع مراعاة أحكام المادة) 28 (من هذا القانون ، للهيئة الحق في مخاطبة واستدعاء أي شخص له علاقة بجريمة فساد لسماع أقواله بشأنها .

#### مادة (26)

لا يجوز للجهات التابعة للقطاع الحكومي أو الخاص أو أي شخص طبيعي أو معنوي القيام بأي من الأفعال الآتية:-

1. الامتناع دون مبرر قانوني عن تزويد الهيئة بأية سجلات أو وثائق أو مستندات أو معلومات قد تكون مفيدة في الكشف عن أفعال الفساد .
2. إعاقة عمل الهيئة أو الضغط عليها لعرقلة أدائها لواجباتها أو التدخل في اختصاصاتها بقصد التأثير عليها .

#### مادة (27)

مع مراعاة أحكام القانون رقم) 88 لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء ، تختص النيابة العامة دون غيرها بالتحقيق والتصرف والإدعاء في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المرتبطة بها .

#### مادة (28)

تطبق بشأن إجراءات الضبط والتحقيق والمحاكمة في جرائم الفساد القواعد المنصوص عليها في القوانين المعمول بها .

وإذا كان من نسب إليه جريمة الفساد أحد الأشخاص الذين يستوجب الدستور أو القانون إجراءً خاصاً للتحقيق معه أو ملاحقته قضائياً يتبع في شأنه هذا الإجراء .

#### مادة (29)

تعتبر المراسلات والمعلومات والوثائق والبلاغات المتصلة بجرائم الفساد وما يجري في شأنها من فحص أو تحقيق وكذلك إقرارات الذمة المالية من الأسرار التي يجب المحافظة عليها ، ويجب على كل من لهم علاقة بتنفيذ هذا القانون عدم افشائها إلا وفق القانون ويستمر هذا الحظر بعد انتهاء علاقتهم الوظيفية .

### الباب الرابع

## الكشف عن الذمة المالية الفصل الأول

### الخاضعون وإقرارات الذمة المالية مادة (30)

تلتزم الفئات المنصوص عليها في المادة) 2 (من هذا القانون بتقديم إقرارات الذمة المالية وفقاً لأحكام هذا الباب .

#### مادة (31)

تنظم اللائحة التنفيذية شكل وبيانات إقرار الذمة المالية ، وأسلوب فحص عناصرها ، وتبين اللائحة التنفيذية كيفية تشكيل لجان فحص إقرارات الذمة المالية وذلك وفقاً للمناصب والمستويات الوظيفية للخاضعين ، وللهيئة أن تستعين برجال القضاء والنيابة العامة لرئاسة وعضوية لجان الفحص بموافقة المجلس الأعلى للقضاء .

كما تنظم اللائحة التنفيذية تقديم الخدمة المناسبة للخاضع لمساعدته في تقديم الإقرار .

## الفصل الثاني

### تقديم الإقرار وفحصه وسريته مادة (32)

على جميع الخاضعين لأحكام هذا الباب تقديم الإقرار بعد صدور اللائحة التنفيذية وفقاً للمواعيد التالية:

#### 1. الإقرار الأول :

- أ - خلال ستة أشهر من هوية الخدمة وقت صدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون .
- ب - خلال ستين يوماً من تاريخ توليه منصبه .
2. تحديث الإقرار : خلال ستين يوماً من نهاية كل ثلاث سنوات ما بقي في منصبه .
3. الإقرار النهائي : خلال تسعين يوماً من تاريخ تركه لمنصبه .

#### مادة (33)

تتولى الهيئة استلام الإقرارات وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وتبين اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات اللازمة لاستلام إقرارات العاملين في الهيئة وكيفية فحصها .

على أن يقدم رئيس وأعضاء مجلس الأمناء إقراراتهم إلى رئيس المجلس الأعلى للقضاء لعرضها على لجنة فحص مشكلة من ثلاثة قضاة ينتدبهم لهذا الشأن ، فإذا رأَت اللجنة شبهة كسب غير مشروع أحالتها إلى النيابة العامة المختصة لاتخاذ ما تراه .

#### مادة (34)

للهيئة في حالة وجود شبهة جريمة كسب غير مشروع ، أن تطلب بشكل سري من الأفراد أو الجهات الحكومية أو الخاصة داخل الكويت وخارجها البيانات والإيضاحات والأوراق التي ترى لزومها .  
وللنائب العام أو من يقوم مقامه ، بناء على طلب الهيئة أن يأمر مباشرة

## الفصل الثاني

### برنامج الحماية مادة (40)

يتمتع المبلّغ بالحماية من وقت تقديم البلاغ ، وتمتد الحماية لزوجيه وأقاربه وسائر الأشخاص وثيقي الصلة به عند الاقتضاء .

#### مادة (41)

تشمل حماية المبلغ ما يلي :

1. توفير الحماية الشخصية للمبلغ : وذلك بعدم كشف هويته أو مكان وجوده ، وتوفير الحراسة الشخصية له أو محل إقامة جديد إذا لزم الأمر .
2. توفير الحماية الإدارية والوظيفية للمبلغ: وذلك بمنع اتخاذ أي إجراء إداري ضده وضمان سريان راتبه الوظيفي وحقوقه ومزاياه خلال الفترة التي تقررها الهيئة .
3. توفير الحماية القانونية للمبلغ : وذلك بعدم الرجوع عليه جزائياً أو مديناً أو تأديبياً متى استكمل البلاغ الشرط المبين في المادة (38) من هذا القانون .

وتحدد اللائحة التنفيذية وسائل وإجراءات الحماية الأخرى وأنواعها.

#### مادة (42)

تحدد اللائحة التنفيذية الوسائل التي يجوز للهيئة أن توفرها للمبلغ ليديها بأقواله على نحو يكفل كافة الضمانات المادية والمعنوية والإدارية له وبما يضمن سلامته .

#### مادة (43)

تلتزم الدولة بتعويض المبلغ أو ورثته عما يلحق به من أضرار مادية أو معنوية نتيجة تقديمه البلاغ مستوفيا الشروط المبينة في المادة (38) من هذا القانون ، وتحدد اللائحة التنفيذية الحوافز المادية والمعنوية التي يجوز منحها للمبلغ وشروط المنح .

## الباب السادس

### العقوبات مادة (44)

يعفى من العقاب كل من بادر من الجناة بالبلاغ بالهيئة أو النيابة العامة أو الجهات المختصة بوجود اتفاق جنائي لارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة (22) من هذا القانون وبمن اشتركوا فيها قبل البدء في تنفيذها ، ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة إذا حصل البلاغ بعد وقوع الجريمة وقبل البدء في التحقيق إذا مكن الجاني - في أثناء التحقيق - السلطات من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين أو ضبط الأموال موضوع الجريمة أو القبض على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة.

بالاطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الخزائن لدى البنوك والمؤسسات المالية إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

#### مادة (35)

تعد لجان الفحص تقريراً عن كل خاضع لأحكام هذا الباب يرجح أن لديه زيادة في ذمته المالية نتجت عن كسب غير مشروع وذلك بعد سماع أقواله . ويحال له ذا التقرير للهيئة لترسله إلى النيابة العامة لاتخاذ ما تراه في شأنه . وتنظم اللائحة التنفيذية المدد الزمنية الخاصة بإعداد التقارير وإحالتها .

#### مادة (36)

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة ، يجوز للنيابة العامة عند مباشرة التحقيق ، إذا تجمعت لديها أدلة كافية على تحقق كسب غير مشروع ، أن تتخذ ما تراه من الإجراءات التحفظية .

ويجوز لمن صدر ضده الإجراء أن يتظلم منه إلى محكمة الجنايات بالمحكمة الكلية خلال شهرين من تاريخ صدوره ، وتفصل في التظلم على وجه السرعة إما برفضه أو بإلغاء الإجراء أو بتعديله وتقرير الضمانات اللازمة إن كان لها مقتضى ، ولا يجوز إعادة التظلم إلا بعد مضي ستة أشهر من تاريخ الفصل في التظلم ، ويجوز للنائب العام العدول عن الإجراء أو تعديله وفقاً لمقتضيات التحقيق .

وللجنة التحقيق الخاصة بالوزراء مباشرة الإجراءات التحفظية وفقاً لما هو منصوص عليه في القانون رقم (88) لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء .

## الباب الخامس

### حماية المبلغ الفصل الأول

#### إجراءات البلاغ مادة (37)

الابلاغ عن جرائم الفساد واجب على كل شخص ، وحرية المبلغ وأمنه وسكينته مكفولة وفقاً لأحكام هذا القانون أو أي قانون آخر يقرر ضمانات أخرى في هذا الخصوص ، ولا يجوز المساس بالمبلغ بأي شكل من الأشكال بسبب الابلاغ عن هذه الجرائم .

#### مادة (38)

يشترط في البلاغ ، في حكم هذا القانون ، أن يكون المبلغ لديه دلائل جديّة تبرر اعتقاده بصحة الواقعة المبلغ عنها .

#### مادة (39)

تبين اللائحة التنفيذية إجراءات تقديم البلاغ مع مراعاة سهولة تقديمه وإحاطة هوية المبلغ بالسرية الكاملة .

**مادة (45)**

الحكم بمصادرة الكسب غير المشروع، سواء كان في ذمته أو في ذمة زوجته أو أولاده القصر أو الوصي أو القيم عليه .  
ولا يحول انقضاء الدعوى الجزائية بالوفاء دون الحكم بمصادرة الكسب غير المشروع .

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد ( 15 و 16 و 26 و 29) من هذا القانون.

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار كل من خالف أحكام المادة ( 20) من هذا القانون . ولا يجري حكم هذه الفقرة على الزوج أو الأصول أو الفروع.

**مادة (46)**

**مادة (49)**  
كل حكم بالإدانة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ( 48) من هذا القانون يستوجب عزل المحكوم عليه من وظيفته أو اسقاط عضويته مع حرمانه من تولي الوظائف العامة ومن التعيين أو الترشيح لعضوية أي هيئة نيابية ما لم يرد إليه اعتباره.

إذا تأخر أحد المذكورين في المادة ( 30) من هذا القانون عن تقديم إقرار ذمته المالية خلال المدة القانونية المنصوص عليها في المادة ( 32) يعاقب بالعقوبات التالية:

**مادة (50)**  
كل شخص من غير المنصوص عليهم في المادتين ( 47 و 48 ) استفاد فائدة جدية من الكسب غير المشروع مع علمه بذلك يعاقب بنصف العقوبة الواردة في المادة ( 48) من هذا القانون .

1. الإقرار الأول : غرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار ، وإذا زاد التأخير لأكثر من تسعين يوماً بعد إنذاره بتقديم الإقرار جاز الحكم عليه بالعزل من وظيفته.

**مادة (51)**  
كل من قام بالكشف عن هوية المبلغ أو موطنه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين .

2. تحديث الإقرار : غرامة لا تزيد على ثلاثة آلاف دينار ، وإذا زاد التأخير لأكثر من تسعين يوماً بعد إنذاره بتحديث الإقرار يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ويجوز الحكم عليه بالعزل من وظيفته.

**مادة (52)**  
كل مسؤول يثبت أنه قام باتخاذ إجراء إداري ضد المبلغ بسبب إبلاغه عن جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون يعاقب بالجزاء التأديبي ، ويعتبر الإجراء الإداري المتخذ ضد المبلغ كأن لم يكن .

3. الإقرار النهائي : غرامة لا تزيد على خمسة آلاف دينار ، وإذا زاد التأخير لأكثر من تسعين يوماً يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على ثلاثين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

**مادة (53)**  
مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ، يعاقب المبلغ عن جرائم فساد إذا تعمد تقديم بيانات أو معلومات كاذبة أو أخفى بيانات أو معلومات أو ارتكب غشاً أو تدليساً أو أخفى الحقيقة أو كان يضلل العدالة بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ، ويجوز الحكم بعزله من وظيفته .

وفي جميع الأحوال يحال ملف المخالفة إلى لجنة الفحص المختصة للتحقق من عناصر ذمته المالية.

**مادة (47)**

إذا قدم الخاضع لإقرار الذمة المالية ناقصاً أو غير صحيح مع علمه بذلك أو إذا لم يقدم إقراراً عن أحد الأشخاص الذين يكون ولياً أو وصياً أو قيماً عليهم رغم إنذاره بتقديمه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على ثلاثين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويجوز الحكم عليه بالعزل من وظيفته .

**مادة (48)**

كل من ارتكب جريمة الكسب غير المشروع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة تعادل قيمة الكسب غير المشروع الذي حصل عليه مع

**الباب السابع****أحكام ختامية مادة (54)**

لا تسقط الدعوى الجزائية في جرائم الفساد المذكورة في المادة ( 22) من

## 7 أهداف للقانون

- ♦ ارساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها .
- ♦ تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم (47) لسنة 2006 والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد والتي يتم الموافقة عليها .
- ♦ العمل على مكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن ممارسته وفقاً للقانون .
- ♦ حماية أجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة ومنع الوساطة والمحسوبية .
- ♦ حماية المبلغين عن الفساد .
- ♦ تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجالات مكافحة الفساد .
- ♦ تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه .

هذا القانون ، كما لا تسقط العقوبة المحكوم بها في هذه الجرائم بمضي المدة .

## مادة (55)

للمحكمة أن تدخل في الدعوى أي شخص طبيعي أو اعتباري ترى أنه استفاد فائدة جدية من الكسب غير المشروع ويكون الحكم بالرد أو بالمصادرة نافذاً في ماله بقدر ما استفاد .

## مادة (56)

لا تمنع العقوبات الواردة في هذا القانون من توقيع أي عقوبة أشد تكون مقررة في قانون آخر لل فعل المرتكب .

## مادة (57)

تصدر بمرسوم اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، بناء على اقتراح مجلس الأمناء ، خلال شهرين من صدور هذا القانون ، وتنشر في الجريدة الرسمية .

## مادة (58)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

## مادة (59)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في: 14 ربيع الآخر 1437 هـ

الموافق: 24 يناير 2016 م

# علاقات طويلة الأمد أساسها الثقة على مر السنين



[www.gulfinsgroup.com](http://www.gulfinsgroup.com)

الكويت البحرين الأردن مصر تركيا الجزائر سوريا العراق لبنان السعودية الإمارات





إعداد: أ.د. إحسان صالح المعتاز  
(عميد كلية إدارة الأعمال  
بجامعة أم القرى)

## الغش ومسؤولية المراجعين عن اكتشافه: نظرة معاصرة

### أولاً: مفهوم الغش

يمكن تعريف الغش في القوائم المالية بأنه: محاولة متعمدة لخداع وتضليل مستخدمي القوائم المالية، خصوصاً المستثمرين والدائنين وذلك بإعداد ونشر قوائم مالية محرفة. كما عرفته رابطة فاحصي الغش الأمريكية بأنه (Association of Certified Fraud Examiners, 1995): خطأ متعمد ومقصود، أو إغفال بيانات جوهرية أو معلومات محاسبية بحيث تضلل قارئ تلك القوائم وتقوده إلى قرار أو حكم غير سليم. وذكر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن الغش في القوائم المالية يحدث غالباً عندما تتجاهل الإدارة المعايير المحاسبية وذلك للوصول إلى الأهداف المحددة مسبقاً، وبالتالي يقع كبار التنفيذيين في ذلك التحريف.

### ثانياً: مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش تاريخياً

تعد مسؤولية المراجع الخارجي عن اكتشاف الغش والتقرير عنه من القضايا الجدلية التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة، حيث قد تتعلق بتفسير أسباب احتمالات فشل عمليات المراجعة التي تؤدي وفقاً للمعايير المهنية، ومن جهة أخرى فإنها قد تساهم في زيادة الجدل حول ما يعرف بفجوة التوقعات. وقد أشارت دراسة (Zikmund, 2008) أن المراجع لا يمكن أن يكون مسؤولاً عن كشف جميع أنواع الغش والاحتيال خصوصاً الحالات المعقدة والتي يصعب اكتشافها، وفي كل الأحوال لا بد للمراجع أن ينتبه لاحتمال وجود الغش. بينما أوضحت دراسة (عبد القادر، 1999) أن قضية الغش والاحتيال تكبد الاقتصاد الأمريكي نحو 186 مليار دولار على الأقل سنوياً، وهو ما يقدر بنحو 5% من الناتج القومي الإجمالي.

وفي العادة، فإن مهنة المراجعة تسعى دائماً للتقليل من دورها في اكتشاف الغش وتصر على أن ذلك من مسؤولية الإدارة، ويبدو سبب تنازل المهنة عن مهمة اكتشاف الغش لأن المراجعين يسعون إلى تجنب المساءلة القانونية وحماية أنفسهم من مخاطر التقاضي ومطالبات التعويض المادية (Humphrey et al, 1993; Hassink et al, 2009).

وقد كان اكتشاف الغش أحد الأهداف الرئيسية للمراجعة حتى أواخر

- ♦ محاولة متعمدة لخداع وتضليل مستخدمي القوائم المالية، خصوصاً المستثمرين والدائنين
- ♦ مسؤولية المراجع الخارجي عن اكتشاف الغش والتقرير عنه من القضايا الجدلية التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة
- ♦ المراجع لا يمكن أن يكون مسؤولاً عن كشف جميع أنواع الغش والاحتيال خصوصاً الحالات المعقدة
- ♦ 27% من عمليات المراجعة التي قام بتفتيشها في عام 2018 احتاجت إلى تحسينات أكثر زيادة عن نسبة 19% العام الماضي
- ♦ غرامات بحوالي 13.1 مليون جنيه استرليني في 2018/2017 بزيادة قدرها 41%

الثلاثينيات، وقد تبين بعد ذلك عدم معقولية هذا الهدف، وأن ذلك يعتبر من مسؤولية الإدارة، وأصبح هدف المراجع هو إبداء الرأي الفني المحايد وليس اكتشاف الغش، وأن الشركة قامت باستخدام المبادئ المحاسبية الأكثر ملاءمة لدى إعدادها القوائم المالية، وأن القوائم المالية خالية من التحريف والأخطاء الجوهرية سواء كانت عن طريق الغش أو الخطأ.

ويمكن تقسيم التطور التاريخي لمسؤولية المراجعين بشأن اكتشاف الأخطاء والغش إلى أربع مراحل (Porter, 1997; Porter et al, 2008):

المحتمل إلى تعريض 2800 فرصة عمل للخطر. أثرت مطالبات الاحتيال بشكل كبير على المركز المالي للشركة، حيث قالت الشركة إنها يمكن أن تؤدي إلى "تغير جوهري" في وضعها المالي العام.

**الحالة الثانية:** تغريم غرانت ثورنتون 3 مليون جنيه استرليني بسبب سوء التصرف في المراجعة في 2018م

أحدث ما ارتكبه هيئة المحاسبة في المملكة المتحدة من إجراءات المحاسبة لم يكن موجهاً إلى PwC أو KPMG أو Deloitte أو EY. ولكن كان موجهاً إلى جرانت ثورنتون.

قام مجلس التقارير المالية (FRC) بتغريم غرانت ثورنتون، حيث أقر أربعة من كبار شركائه السابقين بسوء السلوك في مراجعات نيكولز وجامعة سالفورد. ووجدت الهيئة التنظيمية أن إريك هيلي، الشريك السابق في الشركة، انضم إلى لجان المراجعة، بينما كان جرانت ثورنتون يدير أعمال المراجعة لهم. وقد أدى هذا إلى وجود "تهديدات خطيرة ومصالح شخصية" كما قال المجلس، وأدى إلى فقدان الاستقلال فيما يتعلق بثمان عمليات مراجعة في الفترة بين 2010 و 2013. تم استبعاد شريك Healey السابق من ICAEW لمدة خمس سنوات وتلقى غرامة قدرها 200,000 جنيه استرليني. تم تأنيب وتغريم ثلاثة من كبار المراجعين القانونيين السابقين. تم تغريم الأول بمبلغ 100,000 جنيه استرليني، في حين تم تأنيب آخرين وتلقيهما غرامة بقيمة 70,000 و 60,000 جنيه استرليني على التوالي، وقالت FRC أنه وجد أيضاً "حالات قصور واسعة وخطيرة" في بيئة الرقابة في مكتب جرانت ثورنتون في مانشستر خلال الفترة.

**الحالة الثالثة:** تقرير حول مراجعة PwC لـ BHS في عام 2018

كانت مراجعة PwC لـ BHS "غير دقيقة وغير مكتملة ومضللة". قدم التقرير ثمانية ادعاءات ضد شركة PwC. وقد انهارت شركة BHS بعد عام من البيع، مما أدى إلى فقدان 11,000 وظيفة و 571 مليون جنيه استرليني.

قامت الـ FRC بتغريم شركة PwC بمبلغ 10 ملايين جنيه استرليني وتم تخفيضها لاحقاً لـ 6.5 مليون جنيه بعد الاتفاق على دفع الغرامة مبكراً. كما تمت معاقبة الشريك الأساسي في PwC بغرامة مالية ومنعه من مزولة المهنة لمدة 15 عاماً.

**الحالة الرابعة:** خطأ محاسبي آخر لمجموعة BT قدره 500 مليون جنيه استرليني

شهدت BT العملاقة للاتصالات خطأ محاسبياً آخر حيث تم التقليل من العجز في المعاشات بمقدار 500 مليون جنيه استرليني، بسبب "الخطأ الفردي من خبرها بشؤون التأمين وويليس تاورز واتسون عند حساب عجزه التقاعدي بشكل صحيح الخاص بشهر مارس. وقد بلغ العجز في معاشات التقاعد التي أعدتها الشركة 3.9 مليار جنيه استرليني في نهاية يونيو 2018.

المرحلة الأولى: منذ بداية المهنة في المملكة المتحدة عام 1844م وحتى عام 1920م. وفي هذه المرحلة فإن وظيفة المراجع الرئيسية هي اكتشاف الغش والأخطاء، ويُعزى ذلك إلى صغر حجم المشروعات وقلة عملياتها المالية (Lee, 1971; Allen and McDermott, 1993).

المرحلة الثانية: بين عامي 1920م وحتى 1960م: وفي هذه المرحلة أصبحت أهمية اكتشاف الغش كهدف من أهداف المراجعة في تآكل مستمر. وقد يكون ذلك نظراً لنمو الشركات في الحجم والتعقيد، وتبعاً لذلك قامت إدارات الشركات بإنشاء نظم محاسبية لمعالجة البيانات المحاسبية، والتي اشتملت على نظم الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف كل من الأخطاء والغش. وتبنى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) موقفاً يدل على أن منع واكتشاف الغش مسؤولية الإدارة، وأن إجراءات المراجعة لم تصمم ولا يمكن الاعتماد عليها لاكتشاف الغش (AICPA, 1951).

المرحلة الثالثة: منذ عام 1960م وحتى عام 1990م، وفي هذه المرحلة أصبحت مهنة المراجعة تتعرض للانتقاد من داخل وخارج أوساط المهنة. كذلك فإن السلطة القضائية منذ السبعينيات تبنت موقفاً مشابهاً لما تبنته AICPA في المرحلة السابقة. وتميزت هذه المرحلة بتصاعد وتيرة وقوع الغش، مع تزايد استياء الرأي العام والسياسيين خاصة وزيادة الضغط على المراجعين لتحمل مسؤولية اكتشاف الغش (Woolf, 1978).

المرحلة الرابعة: منذ عام 1990م وحتى الآن، وفي التسعينيات من هذه المرحلة تم التركيز على خطر الأعمال (Business Risk) على المراجعة. وقد تم التركيز في هذا المدخل على كفاءة وفعالية المراجعة، وكذلك القيمة المضافة للمراجعة. وأما بعد حدوث العديد من حالات فشل المراجعة في التحذير من حالات انهيار الشركات فقد حدث تحول جذري وأصبح المراجع مطالباً بإجراء العديد من الخطوات خلال مراجعته وجمعه للأدلة لاكتشاف مواطن الخطر في المنشآت وبالتالي اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية.

## ثالثاً: حالات غش معاصرة تم اكتشافها

**الحالة الأولى:** اعتقال المدير المالي لسلسلة مقاهي Patisserie Valerie في لندن

تم تعليق التداول في سهم Patisserie Valerie في بورصة لندن لوجود مخالفات محاسبية كبيرة احتيالية. وألقي القبض على المدير المالي كريس مارش بعد تعليقه من منصبه. وفي بيانها الرسمي قالت شرطة هيرتفوردشاير: "تم القبض على كريس مارش للاشتباه في التزوير.

تم الكشف عن وجود ثقب محاسبي مقداره 20 مليون جنيه استرليني، يعمل فيه فريق محاسبة من PwC مع Patisserie Valerie للتحقيق.

تضم السلسلة أكثر من 200 متجر في المملكة المتحدة، ويؤدي انهيارها

أمر قاض فيدرالي في الولايات المتحدة شركة PwC بدفع 625.3 مليون دولار كتعويض لشركة التأمين الفيدرالية (FDIC) بسبب إخفاقاتها في كشف ما يزيد عن 2 مليار دولار من الاحتيال في Colonial Bank والذي امتد لفترة من 2002 - 2009.

وقد شمل الاحتيال أكبر عميل لدى بنك كولونيال، وهو شركة تايلور للتمويل العقاري، و Bean & Whitaker، وقام باستمرار بتجاوز حسابه المصرفي وتغطيته عن طريق التآمر مع بعض موظفي البنك لبيع الرهون العقارية التي تم بيعها بالفعل عن طريق الاحتيال.

أدين عدد من كبار المديرين التنفيذيين في شركة الرهن العقاري والبنك في التآمر فيما بعد، ويقضي مؤسس ورئيس مجلس إدارة تايلور بين لي فاركاس حالياً حكماً بالسجن لمدة 30 عاماً.

## رابعاً: انخفاض جودة المراجعة في 2018م

قال مجلس التقارير المالية FRC أن 27% من عمليات المراجعة التي قام بتفتيشها في عام 2018 احتاجت إلى تحسينات أكثر بزيادة عن نسبة 19% العام الماضي.

وقالت FRC في تقريرها السنوي إن الانخفاض في عمليات المراجعة التي حققت مستوى جودة (73% مقارنة ب 81% في عام 2017) كان بسبب "تدهور غير مقبول في الجودة في شركة واحدة وهي KPMG". وقد أصدر المجلس غرامات بحوالي 13.1 مليون جنيه استرليني في 2018/2017 بزيادة قدرها 41% من 9.3 مليون جنيه استرليني في عام 2017/2016. وقد نتجت الزيادة بسبب البدء بتنفيذ التوصيات بمراجعة مستقلة وهو ما أدى إلى مستوى أعلى من الغرامات، وفترات استبعاد متكررة أكثر من المهنة، واستخدام أكبر للعقوبات. هذا وقد أعلن FRC أنه يبحث في طرق لزيادة ثقة الجمهور في المراجعة.

## الخاتمة:

يتضح لنا من خلال العرض المختصر السابق أنه ينبغي على جميع الجهات المهمة بتنظيم مهنة المراجعة أن تلتفت بجديّة للأصوات المنتقدة لدور المراجع الخارجي في اكتشاف الغش، خصوصاً بعد تزايد حالات تضيي الغش والتحايل في القوائم المالية. وهذا يستدعي الظهور بمظهر أكثر شجاعة وجرأة وذلك بزيادة مسؤولية المراجع في مراجعته، والابتعاد قدر الإمكان عن العبارات الفضفاضة والتي دائماً ما يتم ذكرها في معايير المراجعة لتبرئة المراجع وعدم تقييده بأداء المراجعة بقدر كبير من المسؤولية والشك المهني القوي، والذي لو تم بكفاءة وفعالية فسوف يستلزم اكتشاف المراجع لمعظم حالات الغش والاحتيال في القوائم المالية. وأما من جانب الشركات،

وتأتي الضربة الثانية في أعقاب فضيحة المحاسبة التي ضربت المجموعة في العام الماضي، مما تسبب في خسائر تقدر بـ 530 مليون جنيه استرليني وانخفاض في أرباحها بنسبة 42%.

وفي يونيو من العام الماضي، أنهت BT عقدها مع PwC التي كانت قائمة منذ أن تم إدراج المجموعة لأول مرة في البورصة في عام 1984. وقد حلت KPMG محلها كمراجع للمجموعة.

الحالة الخامسة: أحدث ضربة لـ KPMG جنوب أفريقيا

فقدت شركة KPMG في جنوب أفريقيا عميلين كبيرين من عملائها المميزين وهما شركة التعدين Gold Fields وبنك التوفير Finbond في أعقاب فضائح المراجعة واستمرت في فقد المزيد من العملاء.

وتعد الخسائر جزءاً فقط من سلسلة نتائج KPMG التي اضطرت في يونيو 2018 إلى إغلاق المكاتب الإقليمية وخفض مئات الوظائف نتيجة الفضيحة التي وقعت حول بنك VBS Mutual Bank في أبريل بعد أن قدمت رأياً غير متحفظ عند التوقيع على حسابات البنك في نهاية العام الماضي، وقد تم إجراء تحقيق في سلوك بعض الشركاء. واعترفت KPMG بأن الشركاء قد ضلّوهم بشأن علاقتهم بالبنك، خاصة فيما يتعلق بالقروض السرية.

الحالة السادسة: تغريم KPMG أكثر من 3 مليون جنيه استرليني على مراجعة Quindell (شركة قانونية تعالج مطالبات التأمين)

حددت FRC بأن الغرامات على KPMG كانت تتعلق "بعدم الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل كانت خالية من الأخطاء الجوهرية" و "عدم الحصول على أدلة مراجعة مناسبة كافية وعدم ممارسة الشكوك المهنية الكافية".

ويتعلق سوء السلوك بالبيانات المالية لشركة كوينديل عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، وهي السنة الأولى التي قامت فيها KPMG بمراجعة حسابات الشركة.

وفي بيان بشأن عمل KPMG في Quindell، قالت FRC أن شركة KPMG "اعترفت بأن سلوكها كان أقل بكثير من المعايير المعقولة التي يمكن توقعها لعضوية معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW)".

دفعت KPMG مبلغ 3.2 مليون جنيه استرليني (مخفضة من 4.5 مليون جنيه استرليني)، لتسوية القضية.

الحالة السابعة: أكبر تعويض ضد شركة محاسبة.

بسبب PwC، انهار Colonial Bank من بين أكبر 25 بنكاً في البلاد، حيث قدرّت أصوله بأكثر من 26 مليار دولار في عام 2009، ليصبح سادس أكبر فشل في البنوك في تاريخ الولايات المتحدة.



## نزاهة Nazaha

# الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)

ولأجل ضمان عدم التأثير على أعمال الهيئة العامة لمكافحة الفساد، أكدت المادة (3) من قانون إنشائها، على منحها الاستقلالية والحيادية في سياق أدائها لمهامها وإختصاصاتها.

### أهداف الهيئة العام لمكافحة الفساد:

توضح المادة (4) من قانون إنشاء الهيئة، ماهية الأهداف التي يتعين على الهيئة أن تسعى إلى تحقيقها، وموجزها الآتي :

- إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية.
- تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- مكافحة الفساد ودرء مخاطره وأثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال الناتجة عن ممارسته.
- حماية أجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وسوء استخدام السلطة ومنع الوساطة والمحسوبية.
- حماية المبلغين عن الفساد.
- تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات

### مرجعية إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد:

كان لتوجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت حفظه الله ورعاه بشأن ضرورة مكافحة الفساد ووقاية المجتمع الكويتي من تداعياته، الأثر الكبير في الإسراع من إتخاذ انضمام دولة الكويت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وفي ضوء ذلك صادقت دولة الكويت بموجب القانون رقم 47 لسنة 2006 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث تلزم الاتفاقية الدولة المنضمة إليها بإنشاء هيئة أو هيئات لمنع ومكافحة الفساد.

ومن هذا المنطلق، تم إصدار القانون رقم 2 لسنة 2016، متاولا النص على إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد وتحديد أهدافها وبيان اختصاصاتها، متضمنا - ولأول مرة - تعداد الأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، إضافة إلى تجريم الكسب غير المشروع.



Kuwait  
Anti-Corruption  
Authority

الهيئة العامة  
لمكافحة الفساد

لفسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه أو سحب إمتياز أو غير ذلك من الارتباطات إذا تبين أنها قد أبرمت أو يتم تنفيذها بالمخالفة للقانون.

6. متابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات المختصة لاسترداد الأموال الناتجة عن جرائم الفساد.

7. دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل جوري واقتراح تعديلها.

8. التنسيق والتعاون مع الدول والمنظمات الخليجية والعربية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، والمشاركة في برامج منع الفساد، وتمثيل الكويت في المحافل الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.

9. دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.

10. التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع بمخاطر الفساد وأثاره وكيفية الوقاية منه ومكافحته.

11. اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد واثاره على المجتمع.

12. طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري، والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة المتعلقة بها.

13. إعداد قواعد البيانات وأنظمة المعلومات وتبادلها مع الجهات والمنظمات المعنية في الداخل والخارج.

14. الطلب من الجهات المختصة إقامة الدعاوي الإدارية والمدنية اللازمة.

15. إحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جريمة جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع إرفاق كافة المستندات.

الإقليمية والدولية في مجالات مكافحة الفساد.

- تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره.

## مشاركة المجتمع:

جاءت بالمادة (20) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، على كل شخص علم بوقوع جريمة من جرائم الفساد الإبلاغ عنها لدى الهيئة أو الجهة المختصة مع تقديم ما لديه من معلومات حولها لتتولى دراستها للتأكد من جديتها واتخاذ الاجراءات القانونية بشأنها.

وتباشر الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة التحقق من جرائم الفساد المنصوص عليها في هذا القانون متى وصلت إلى عملها بأي طريقة.

## إختصاصات الهيئة:

من أجل تحقيق أهدافها، تتناول المادة (5) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، بيان المهام والاختصاصات الرئيسية الموكل بها إلى الهيئة، وموجزها كالآتي:

1. وضع استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وإعداد الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.

2. تلقي التقارير والشكاوي والمعلومات بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها.

3. تلقي إقرارات الذمة المالية وتشكيل اللجان لفحصها.

4. حماية المبلغين عن الفساد وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

5. إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة



## خلال حفل تكريم الخريجين الفائقين برعاية وحضور سعادة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم العثمان: 24 جهة رقابية تضبط الأداء الإداري والقانوني والمالي والإقتصادي



نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية حفل تكريم على هامش فعاليات المؤتمر المهني الدولي السادس للمحاسبة والمراجعة والذي حمل عنوان (تحديات وتطلعات مستقبل المهنة) برعاية وحضور سعادة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وبمشاركة الرعاة والمكرمين وممثلي الجمعيات المهنية العربية. وقد ألقى الرئيس الفخري للجمعية العم يوسف صالح العثمان كلمة على هامش الحفل، فيما يلي نصها  
بسم الله الرحمن الرحيم

حسبي الله .. ولا إله إلا هو .. عليه توكلت .. وهو رب العرش العظيم .. وبه نستعين ..  
معالي السيد / مرزوق علي الغانم - رئيس مجلس الأمة الموقر ..  
راعي الحفل  
السيد / صقر مبارك الحيص المحترم - رئيس المؤتمر ورئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السادة / مجلس إدارة الجمعية وأعضائها المحترمين .. السيدات والسادة الحضور .. الأكارم ..  
أنه لمن دواعي سروري .. واغترابي .. أن أقف بينكم لألقي هذه الكلمة بهذه المناسبة السعيدة .. والتي توافد لحضورها هذا الجمع الكريم والراقي .. مما زادها عزا .. وسموا .. وشموخا .. وإبتهاجا .. بداية .. وبمناسبة انعقاد أعمال المؤتمر المهني الدولي تحت عنوان (( تحديات وتطلعات لمستقبل المهنة )) ( .. خلال الفترة من ٥ إلى ٦ ديسمبر ٢٠١٨ في دولة الكويت .. والذي تنظمه جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الرائدة .. بالتعاون المشترك والمؤزر .. مع بعض الجهات العلمية والمهنية المتخصصة ..

بتشريعات تحدد أهدافها .. ولوائح وقرارات تنفيذية تبين قواعد وإجراءات عمل هذه الأجهزة لتحقيق الأهداف والأغراض المناطة بها .. فمنها الإداري .. والقانوني .. والمالي .. والإقتصادي .. والمصرفي .. والتنظيمي .. والمجتمعي .. أورد منها على سبيل الذكر لا الحصر هنا بدولة الكويت .. ديوان الخدمة المدنية وإدارة الفتوى والتشريع وديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين وبنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وهيئة مكافحة الفساد .. وغيرها كثير من الأجهزة المعنية بالرقابة بجميع صنوفها وتخصصاتها .. وقد بلغت حوالي ٢٤ جهة رقابية ..

والسؤال المثار هنا .. هل الجهات المشمولة بالرقابة منتظمة في أعمالها .. ومنضبطة في حساباتها .. وموثوقة في رقابة صرف مواردها ..

أو أن أرحب أجمل ترحيب بالسيدات والسادة ضيوف المؤتمر الأعراف على أرض دولة الكويت الغالية .. كما أتقدم لهم بالتهنئة الخاصة لبدء أعمال وفعاليات مؤتمريهم .. والذي يضم خيرة وصفوة الخبراء والممارسين والمهتمين في مجال علم ومهنة المحاسبة والمراجعة والذي سيكون علامة بارزة .. وركيزة واثقة .. في المسيرة المباركة .. نحو خدمة الأهداف المعززة والداعمة للاقتصاد القومي .. والنظام المالي .. على مستوى دولة الكويت .. ودول مجلس التعاون الخليجي .. وكذلك دول العالم العربي .. بعون من الله جلت وتعالى قدرته ..

الحضور الكرام .. محور الحديث .. تتعدد الأجهزة الرقابية .. وتتوسع مجالات عملها .. وجميعها منتظمة

المستهدفة بالرقابة .. وتعزيز معايير ومحددات السلوم المهني .. والفين الأخلاقية .. للحد من نزعة وتجاسر المصالح الخاصة .. وتنمية الروح الوطنية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجتمع وتحسين معدلات الأداء الوظيفي والمالي .. ويساير هذا النهج الإيجابي بتقويم الأداء .. ويلزمه .. وضع العقوبات الحاكمة والزاجرة لآخلاقيات وتعاملات القائمين على أداء الأعمال .. وذلك لمنع الزلل في السلوكيات .. والخلل في المخرجات .. ودرعا واقيا .. وسدا عاليا .. في الدفاع والتصدي لمن يحاول النيل من حرمة المال العام .. والأفتتات عليه .

الأخوة والأخوات الافاضل .. لا يفوتني في هذا المقام .. أن أشير الى تلك السنة الحميدة .. التي استنتها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في الأعوام المتعاقبة .. والمتمثلة بتقدير وتكريم مجموع من أعضاء الجمعية .. اضافة الى خريجي المحاسبة الفائقين من مختلف الجامعات .. وكذا رعاة المؤتمر من مكاتب مراقبي الحسابات والبنوك والشركات الاستثمارية وغيرها من الجهات المتفضلة بالرعاية والمشاركة .. فنالوا بذلك فخر ومجد التكريم .. والاحساس بفرحة وسعادة التشريف .

نافلة القول .. في حضرتك .. تتلاشى الكلمات .. وتتناثر أحرف الضاد .. ولكن تبقى وحدك .. العطاء الذي لا ينضب .. والحب الذي لا يتوقف .. فأنت أنشودة الحياة .. وبسمة العمر .. فمن لي بغيرك عشقا فأعشقه .. ومن لي سواك شوقا فأشتاق له .. ومن لي بعدك وطنيا فأهيم به وجدا .. وزهدا .. وحباً أبديا .. فعشت يا وطني .. فخرا .. وعزا .. وذرا ..

خالص الشكر والتقدير لكم جميعا .. والله الموفق .. وهو نعم المولى ونعم النصير ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



وساعية في تأدية أعمالها إلى العدالة والشفافية . إن الواقع العملي .. في كثير من الأحيان يخذلنا .. وينم عن تعارض المصالح الخاصة والمصلحة العامة .. بل سطوة المنافع الشخصية غالبا .. واستغلال المتاح من المعلومات والبيانات الداخلية .. والتجاوز على النظم واللوائح والقواعد المنظمة للأعمال .. لذلك .. وحيث أن الأداء بهذه الصورة المرتبكة وغير السوية .. فلا مناص أمام الجعات المعنية بالأمر إلا خلق وبلورة الأواصر المؤسسية لدى الموظفين والعاملين في الجعات



## كلمة رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صقر مبرك الحيص خلال الفعاليات المصاحبة للمؤتمر



بسم الله الرحمن الرحيم  
ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة أنك  
أنت الوهاب (صدق الله العظيم)  
- معالي السيد / مرزوق علي الغانم رئيس مجلس الأمة الموقر  
- العم / يوسف صالح العثمان الرئيس الفخري للجمعية  
- الدكتور / طلال أبو غزالة رئيس مجلس إدارة المجمع العربي  
للمحاسبين القانونيين  
- السادة المحترمين رؤساء وأعضاء وفود المنظمات والجمعيات  
الخليجية والعربية والدولية.  
- السادة رعاة المؤتمر والمنظمين  
- السيدات والسادة أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

على كافة الأصعدة والمستويات.

أيها السيدات والسادة الأكارم:

لا نجد أمة متحضرة إلا وهمزة الوصل معقودة فيها بين رعييل  
أول أجزل العطاء يستحق الوفاء والتكريم، وخريجون جدد  
يخطون أولى خطواتهم لإكمال مسيرة العطاء وحمل الراية  
كبراعم تثبت في بساتين العطاء.  
وهذا الهدف نصب أعين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

- الحفل الكريم ...

الليلة تهفو قلوبنا للاعتراف بالوُد والعرفان بالجميل لمن وهبونا  
من الرعييل الأول خبرة العطاء الجزيل، وساهموا بفضل عملهم  
الدؤوب المتواصل لرفعة شأن المهنة ويعلمهم مترامي الجوانب،  
لقد كانت خطواتهم سلوكاً طيباً ومسلكاً يحتذى في أدبيات المهنة  
ورسخوا مبادئ الأمانة والإخلاص في سبيل رفعة شأن المهنة



العم يوسف صالح العثمان مقدماً درعاً تذكاريًا لسعادة رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم



محاسبية متطورة لمشروع قانون للزكاة تتوافق مع الشرع الحنيف وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة لدولة الكويت كل ذلك من أجل استعادة ريادة دولة الكويت كمركز إقليمي تجاري عالمي يحفز المستثمر المحلي والاجنبي على حد سواء لجلب مزيد من التدفقات النقدية وتشجيع الاستثمار.

الحضور الكريم .....

إن وراء خروج هذه الاحتفالية بهذا الشكل المبهر رجال من أعضاء مجلس إدارة الجمعية والفتيون والإداريون العاملين بها منظمون، ما ادخروا جهداً إلا وبذلوه فنوجه لهم كل الشكر والتكريم. كما نتوجه بخالص الشكر والوفاء والعرفان بالجميل لرعاية معالي رئيس مجلس الأمة السيد مرزوق علي الغانم على كرم عونه ودعمه اللامحدود ومنحنا تشريفه لنا فاكتمب هذا الحفل قيمة ومقاماً.

أيضاً هناك رعاة لم يبخلوا بمد يد العون والمساندة ووفروا كل الدعم ما كان معينا لخروج هذا المؤتمر بهذا الشكل اللائق؛ فالشكر موصول لكل الداعمين رعاة المؤتمر، والشكر موصول أيضاً لكل الجهات الحكومية والهيئات الرسمية والأهلية الداعمة لنا. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



ومن أهم أولوياتنا أن تكون الجمعية همزة الوصل بين الأجيال المتعاقبة، فلا ننسى منذ أن أسست الجمعية عام ١٩٧٣ على يد نخبة من الأعضاء الرواد الأوائل ومن تتالي علي رئاسة مجلس إدارتها عبر عقود متوالية، أولئك بلا شك رجال أسهموا بالبناء وتطوير مسيرة العطاء، لأولئك نعقد حفل التكريم الليلة.

ونهمس في أذن خريجنا المميزين أن قد بدأت رسالتكم في العطاء. فنهنتكم على حصولكم على مؤهلكم الدراسي بتفوق وتميز، وذلك يعني بداية الطريق وليست نهايته فننتظر منكم العطاء الوفير ونرجو منكم إضافة لبنات التطوير برؤى عصرية.... تخطنون بفكركم ملامح جيلكم الجديد وتحققون ما تصبون إليه من آمال وتطلعات، ونقول لكم لستم وحدكم وإنما نحن على الدرب معكم سائرين، وسنوفر لكم كل الدعم بكل ما أوتينا من قوة معنوية ومادية في سبيل تحقيق ما تشدونه من مستقبل... نسأل الله أن يكون باهر وواعداً.

أبنائنا الخريجين الكرام :

يسرنا سرعة تسجيلكم كأعضاء منتسبين لدى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والتي تقدم خدمات جلية ومتعددة للسادة الأعضاء المقيدين بها وعلى سبيل المثال:

- تقديم المشورة ومد يد العون لجميع السادة الأعضاء ولاسيما الخريجين الجدد.
- إقامة الدورات التدريبية والحلقات النقاشية والندوات التي تهتم منتسبي المهنة.
- منح الشهادات المهنية المعتمدة محليا وعالميا لبرامج متخصصة لا غنى عنها لكل من يمارس مهنة المحاسبة والمراجعة.
- كما تقوم الجمعية بنشر الوعي المحاسبي عن طريق الإصدارات الدورية لمجلة المحاسبون والمجلة المهنية وكذلك طباعة الكتب المتخصصة بصفة دورية وغير دورية لزيادة الوعي الثقافى وتنمية المعلومات البحثية المتخصصة في هذا المجال.
- كما تتواصل الجمعية بصفة مستمرة مع أعضائها الكرام ولاسيما الأوائل منهم وممن أدوا خدمات جلية للجمعية لا ننسى ما قدموا من عطاء ولا تفوتنا فرصة الا ونقوم بتكريمهم والاحتفاء بهم .

الإخوة والأخوات...

نحن بصدد الانتهاء من انشاء مقرنا الجديد لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والذي سيكون صرحاً حضارياً مشرفاً يُقدم من خلاله خدمات متكاملة فضلاً عن سعي الجمعية الدؤوب لمسيرة كل ما هو جديد على كافة المستويات والاصعدة المتنوعة ونخص بالذكر في هذا المقام سعيها لتطوير البنية التشريعية بوضع مشروع جديد لقانون المهنة وكذلك صياغة قانونية

## كلمة الخريجين



شوق الجسار

أقامت الجمعية حفلاً بتكريم الخريجين المتفوقين ضمن الفاعليات المصاحبة للمؤتمر المهني الدولي السادس للمحاسبة والمراجعة، في تأكيداً من الجمعية على رعاية المتفوقين وتأهيلهم للدخول إلى سوق العمل، وقد ألقت كلمة الخريجين الطالبة شوق الجسار.

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الحفل الكريم...



بالاصالة عن نفسي ونيابةً عن الطلبة والطالبات الفائزين خريجي جامعة الكويت و جامعة الامريكية في الكويت .  
أتقدمُ أليكم جميعاً بالشكر والعرفان.. لرعايتكم لهذا الحفل الكريم و علي تكريمنا كبراعم تلتمس طريقها لاكمال مابدأه الرعيل الاول من رواد مهنة المحاسبة والمراجعة...  
فلهم منا جزيل الشكر والتقدير على ما بذلوه من عطاء كبير لرفعة شأن هذه المهنة وكل المنتسبين إليها مستلهمين مما قدّمتموه من جُهد وعطاء...

زملائي المتفوقين ها قد بدأت رسالتنا العملية لاستكمال مسيرة العطاء.. ولنبشركم بأننا قادرون على حمل هذا اللواء بأمانة وتقاني متسلحين بسلاح العلم ومتشوقين لتطبيق كل ما هو جديد يواكب التطورات المتلاحقة لما فيه خير لمهنتنا الرفيعة..  
وتمسكين بسلوكيات وادبيات هذه المهنة الغالية على قلوبنا لنحقق ما هو منشود من هذه المهنة ولنكون خير معين للراقي بالاقتصاد الوطني وفق مبادئ تعزيز الشفافية ومعايير المحاسبة الدولية..

أيها الحفل الكريم

نعاهدكم على استكمال مسيرة التفوق التي بدأناها كطلاب جامعيين ونعدكم بمواصلة العطاء والتميز في مجالنا العملي فانتظروا منا الكثير كما أننا ننتظر منكم مد يد العون والنصيحة بالخبرات التي ورثتموها عبر أجيال متعاقبة حتي نواصل لما فيه رفعة شأن هذه المهنة..

وهانحن نقدر معاليكم الاحتراف بنا.. فتقديركم هذا خير معين لنا ومحل عرفان منا بالجميل واخيرا شكرنا موصول للسادة أعضاء ورئاسة مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية علي هذه الاحتفالية فلکم منا كل الشکر علي دعمکم هذا وتحفيزکم لنا...

كما نتوجه بخالص الشكر لكل المؤسسات الحكومية والاهلية التي ساهمت في هذه الاحتفالية و لاننسي السادة رعاة المؤتمر فلکم منا جزيل الشکر والامتنان.



تحت رعاية وحضور سعادة رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم

## المحاسبين والمراجعين إحتفت بممثلي الجمعيات المهنية العربية

مدى يومين، واستعرضوا من خلال أوراق العمل والمناقشات رؤاهم وتصوراتهم حول تحديات المهنة ومستقبلها.

أقامت الجمعية حفل تكريم لممثلي الجمعيات المهنية العربية الذين شاركوا بفاعلية خلال جلسات المؤتمر التي أقيمت على



## الهيئة الإدارية واللجان العاملة في المؤتمر المهني الدولي السادس

أقامت الجمعية حفل تكريم الهيئة الإدارية واللجان الخاصة  
بالمؤتمر المهني الدولي السادس وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٨/١٢/١٢ بمقر الجمعية.



## بحضور ورعاية وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشئون الخدمات خالد الروضان جهات عديدة شاركت ضمن فعاليات المعرض



### المشاركون في المعرض

- شركة صافي المطوع وشركاه (KPMG)
- ديلويت وتش الوزان وشركاه (Deloitte)
- شركة أوريدو للاتصالات (Ooredoo)
- معرض جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
- معرض الباحث التاريخي - فهد العبد الجليل
- هيئة مكافحة الفساد (نزاهة)
- بيت التمويل الكويتي (KFH)
- مكتب الواحة للتدقيق
- مكتب فاطمة صقر الرشود محاسبون قانونيون
- شركة هوروث المهن وشركاه (Crowe Horwath)
- وزارة التجارة والصناعة
- المركز المحاسبي - محاسبون قانونيون
- هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية
- وكالة الأنباء الكويتية - (كونا)
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين

بالتعاون مع



المنظم



جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية  
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

شكراً للراعية

<p>الراعية الإستراتيجية</p>	<p>الراعية الذهبية</p>	<p>الراعية الفضية</p>	<p>الراعية البيوتكنولوجية</p>
<p>بالإضافة</p>			

## بحضور أعضائها الذين يحق لهم التصويت (المحاسبين والمراجعين) أقرت كافة بنود عموميتها



الصعيدين المحلي والدولي.

### محوران رئيسان

وأفاد الطبيخ بأن الخطة الاستراتيجية الجديدة للجمعية تركز على محورين أساسيين هما التواصل مع الجهات الرسمية بالدولة في سبيل تفعيل دور الجمعية في تحقيق الأهداف المناطة بها، أما المحور الثاني فيقوم على التواصل مع أعضاء الجمعية لتقديم الدعم الفني والمعنوي اللازم، حيث تتضمن الخطة الاستراتيجية عددا من الأهداف يتم تنفيذها من خلال لجان الجمعية الدائمة والمؤقتة.

وأضاف لدينا دورات تدريبية مهنية وعامة ومستمرين فيها، كما لدينا خطة تدريب كاملة تم طرحها وتمتد سنة كاملة. وذكر الطبيخ ان الخطة تهدف الى تفعيل برنامج المساهمات المالية لإنشاء مبنى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدائم، والاستمرار في المحافظة على التواجد الاقليمي من خلال التواصل مع الهيئات والمؤسسات المهنية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

عقدت الجمعية العمومية لجمعية المراجعين والمحاسبين الكويتية اجتماعها بحضور أعضاء مجلس الإدارة بنصاب قانوني مكتمل، وقد ناقشت الجمعية كافة البنود الواردة في جدول الأعمال، حيث تم إقرار كافة البنود وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة السابق.

وتلا ذلك انتخاب مجلس إدارة جديد للجمعية لمدة عامين، حيث تم انتخاب مجلس إدارة جديد للجمعية بحضور الأعضاء الذين يحق لهم حق التصويت.

### أهداف واضحة

وفي هذا الاطار، كشف رئيس مجلس الإدارة الجديد فيصل عبد المحسن الطبيخ عن وجود أهداف واستراتيجية واضحة لدى مجلس الادارة للسنوات القادمة، أهمها إنجاز المبنى الجديد للجمعية ليصبح المركز الدائم لها. وأشار إلى أن رؤية مجلس الإدارة الجديدة تنصب في الوصول للريادة في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وفقا لأفضل المعايير الدولية، والالتزام بالنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة لخدمة المهنة والاعضاء والمجتمع، على

## الجمعية انتخبت مجلس إدارة جديد لمدة عامين فيصل الطيخ: استراتيجية عمل واضحة للارتقاء بالجمعية ودورها



### تشكيل المجلس

عقد مجلس الإدارة الجديد اجتماعاً يوم الأحد الموافق 10 مارس 2019 ، حيث تم تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي:

- أهم أهداف المجلس الجديد**
- ♦ إنجاز المبنى الجديد من أهم أولويات مجلس الإدارة
  - ♦ الوصول للريادة في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وفقاً لأفضل المعايير الدولية
  - ♦ إعادة تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة بناء على الطلبات المقدمة من الأعضاء
  - ♦ التواصل مع أعضاء الجمعية لتقديم الدعم الفني والمعنوي في مختلف المجالات

- 1- فيصل عبدالمحسن الطيخ رئيساً.
- 2- راشد عوض الهطلاني نائباً للرئيس).
- 3- صالح مبارك الجلاوي (اميناً للسر)
- 4- علي بدر الوزان (عضواً).
- 5- ضاري علي الهاجري (عضواً).
- 6- عبدالله مروان العيسى (عضواً)
- 7- عبدالله سليمان الكندري (عضواً)
- 8- عبد الوهاب مشاري الفارس (عضواً).
- 9- فهد مطلق فهاد (عضواً).

## اللجان الدائمة والمؤقتة

وقد تم الاطلاع على طلبات العضوية المقدمة من أعضاء الجمعية العمومية للترشح لعضوية اللجان الدائمة على النحو التالي:

## أولاً: اللجان الدائمة:

## (أ) - اللجنة القانونية:

1-	فالح محمد الرشيدى
2-	فرحان منيع البصمان
3-	ناصر خليف العنزى
4-	أحمد رميض العازمي
5-	عبد الهادي هادي العازمي
6-	عبدالرحمن سند راشد
7-	راشد عوض الهطلاني
8-	صباح مبارك الجلاوي

## (ب) اللجنة الثقافية والاجتماعية:

1-	ريهام عبداللطيف الحوطي
2-	أحمد فراج المطيري
3-	ناصر الأسمر الرشيدى
4-	سعود عبدالعزيز سالمين
5-	عبدالله راشد الجسار
6-	نواف عوجان عبدالله
7-	عبد اللطيف بدر بن ناجي
8-	محمد فلاح الرياح
9-	عبدالرحمن سند راشد
10-	عادل عيد الوند
11-	ضاري علي الهاجري
12-	فهد مطلق العازمي

## (ج) لجنة التدريب والتطوير المهني:

1-	د. مشاري سعد الحربي
2-	نايف متاعب الصواغ
3-	عبدالله سالم المزرم
4-	وفاء عبدالله المريخي
5-	أحمد حسين الشبو
6-	بدر مرزوق العازمي
7-	حمد فهد السعيد
8-	د. عبيد سعود المطيري
9-	منى حمود العدواني
10-	سعود عبدالعزيز سالمين
11-	عبدالله سليمان الكندري

## (د) لجنة البحوث والدراسات:

1-	فيصل غديفان الموزري
2-	حامد مبارك الهيفي
3-	تركي حمود الرشيدى
4-	علي خلف هادي البيحطاني
5-	عبد اللطيف بدر بن ناجي
6-	د. محمود سيد فخرا
7-	غانم بدر عيسى الاستاذ
8-	عبد الوهاب مشاري الفارس

## (هـ) لجنة المجلة:

1-	فيصل عبد المحسن الطبيخ
2-	راشد عوض الهطلاني
3-	صباح مبارك الجلاوي
4-	عبد الله سليمان الكندري
5-	ضاري علي الهاجري
6-	علي بدر الوزان
7-	عبد الله مروان العيسى
8-	عبد الوهاب مشاري الفارس
9-	فهد مطلق العازمي
10-	محمد حمود الهاجري - مديراً لتحرير المجلة.



( و ) لجنة مراقبي الحسابات :

1- يوسف محمد مساعد
2- أحمد حمد العازمي
3- يحي عبد الله الفودري
4- خالد عبد الله القحص
5- فاطمة سالم الوهيب
6- د. علي عويد رخيص
7- د. ناصر خليف العنزي
8- د. كامل عثمان الجيران
9- عبد اللطيف محمد جوهر
10- عايض سالم العجمي
11- عبد الله مروان العيسى
12- علي بدر الوزان

ثانياً: اللجان المؤقتة:

كما تم إعادة تشكيل اللجان المؤقتة التالية :

- لجنة الخدمات الالكترونية :

1- د. سعود حمد العوده
2- عبد الله مروان العيسى
3- ضاري علي الهاجري
4- عبد الله سليمان الكندري
5- سليمان عبدالرحمن البسام
6- فهد مطلق العازمي

- لجنة مجلة المهنية :

1- فيصل عبد المحسن الطبيخ
2- راشد عوض الهطلاني
3- صباح مبارك الجلاوي
4- عبد الله سليمان الكندري
5- ضاري علي الهاجري
6- علي بدر الوزان
7- عبد الله مروان العيسى
8- عبد الوهاب مشاري الفارس
9- فهد مطلق العازمي
10- طارق سليمان الكندري - رئيساً لتحرير المجلة المهنية.

- اللجنة الفنية لشهادة مدير التزام معتمد :

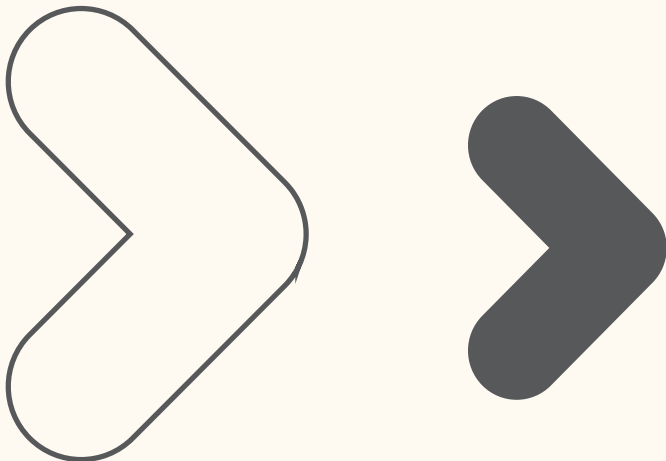
1- أحمد الكسواني
2- أحمد مشاري الفارس
3- صقر مبرك الحيص
4- عبد الله سليمان الكندري
5- علي بدر الوزان

- لجنة متابعة قوانين مجلس الأمة :

1- فيصل عبد المحسن الطبيخ
2- راشد عوض الهطلاني
3- صباح مبارك الجلاوي
4- عبد الله سليمان الكندري
5- ضاري علي الهاجري
6- علي بدر الوزان
7- عبد الله مروان العيسى
8- عبد الوهاب مشاري الفارس
9- فهد مطلق العازمي

كما تم تأجيل البت في اللجان المؤقتة التالية :

1- لجنة متابعة شئون الطلبة
2- اللجنة الفنية للمسابقة الثانية للبحوث المهنية



## حفل عشاء على شرف مجلس إدارة الجمعية الجديد



وأكد رئيس مجلس الإدارة الجديد فيصل عبد المحسن الطبخ على هامش حفل العشاء بذل قصارى الجهد من أجل مواصلة العطاء وتحقيق الانجازات والاستمرار في تقديم كل ما هو جديد ومتميز للارتقاء بالمهنة في مختلف المجالات.

أقام رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الجديد حفل عشاء بمقر الجمعية بمناسبة توليه المسؤولية بحضور الأعضاء والرئيس الفخري للجمعية السيد صالح يوسف العثمان والعاملين في المنظمات المهنية الخليجية والعربية وعلى رأسهم نائب رئيس هيئة المحاسبة الخليجية الدكتور فالح العازمي ورئيس مجلس إدارة المحاسبين والمراجعين العرب الأسبق محمد حمود الهاجري.





## بعد توقيعها اتفاقية جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية الحيص: تتعاون مع كافة الجمعيات المهنية الدولية



وأشار الحيص الى ان عدد اعضاء جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية يبلغ حوالي 200 ألف عضو إضافة الى 500 ألف طالب موجودون جميعا في 180 دولة مشيرا الى ان اعضاء هذه الجمعية في الكويت يبلغ حوالي 100 عضو.

من جانبه قال المدير الاقليمي لتطوير الاعمال بمنطقة الشرق الاوسط في جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية مالك سراي الدين ان الجمعية كجهة دولية لديها مسؤولية امام اعضاؤها بالإضافة الى تقديمنا لشهادة متخصصة بالمحاسبة توازي درجة الماجستير فضلا عن شهادات تخصصية خاصة بالقطاع العام تم اعدادها باللغة العربية.

واوضح ان الجمعية لديها شراكات مع العديد من الجهات التدريبية حول العالم كونها لا تملك مدربين وتقدم شهادتها بعد النجاح ب 13 ورقة عمل موضحا ان الفحوصات تجري مع الشريك الاستراتيجي للجمعية وهو المجلس الثقافي البريطاني المنتشر حول العالم.

واضاف ان التعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يأتي في اطار التواصل مع اعضاء جمعيتنا الموجودين في الكويت إضافة الى اعداد برامج تدريبية وبرامج خاصة بالتدريب المستمر يكتسب من خلالها اعضاؤنا ساعات يمكن ان تحسب لهم في اطار 40 ساعة تدريب ال مطلوبة منهم سنويا.

أكد رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السابق صقر الحيص على أهمية التعاون مع كافة الهيئات والمنظمات والجمعيات المحاسبية الدولية خصوصا العريقة منها ليأتي التعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (ايه.سي.سي.ايه) التي بدأت برنامج نشاطها في الكويت في مقر الجمعية.

وقال الحيص في تصريح للصحافيين على هامش اجتماع ضمه مع ممثلي جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية ان الاجتماع بحث افاق التعاون المستقبلي بين الجانبين خصوصا في مجال التدريب والتطوير الذي يعد أحد اولويات استراتيجية مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

واضاف الحيص ان افاق التعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية انطلقت العام الماضي عندما تم توقيع اتفاقية بين الجانبين لتنظيم العمل والنشاط داخل الكويتي ليتم الاستفادة من الخبرات الهائلة التي تملكها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في الجانب المحلي والخبرات الكبيرة والهائلة التي تملكها جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية على الصعيد العالمي والدولي.

واوضح الحيص ان جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية تأسست قبل 113 عاما ومقرها الرئيسي في العاصمة البريطانية لندن ولديها مركز في دبي يتم من خلاله العمل مع دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وعددها 13 دولة بما فيها الكويت.

## تحت عنوان قراءة وفهم البيانات المالية بتاريخ 16/10/2018 إنعقاد ورشة عمل مجانية



مجانية للمهتمين والعاملين بمهنة المحاسبة والمراجعة في الكويت بمختلف القطاعات وهو الدور الذي تحرص الجمعية على القيام به ضمن منظومة خدماتها المقدمة لكافة العاملين بالمهنة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

في إطار دورها التوعوي وحرصها المتواصل على تزويد المهتمين بمزاولة مهنة التدقيق المحاسبي بكل ما هو جديد في علم المحاسبة والمراجعة، أقامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في الفترة من ١٠ إلى ١٦ أكتوبر ٢٠١٨ ورشة عمل

## لقاء مع أعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين الهنديين

تم الترتيب لتعاون مهني عالي المستوى وذلك بمقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

لقاء يجمع أعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين الهنديين كما



## خلال الفترة من 3 الى 26 ديسمبر 2018 البرنامج التأهيلي «محاسب اداري عالمي معتمد» - «خبير مالي معتمد»



عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التأهيلي لشهادة  
الزمالة المهنية البريطانية وذلك خلال الفترة من 3 الى 26 ديسمبر 2018  
حيث تضمن البرنامج المحاور الرئيسية التالية:  
- المحاسبة المالية  
- التمويل والاستثمار  
- المحاسبة الإدارية

## خلال الفترة من 6 الى 29 يناير 2019 تدشين برنامج «مدقق داخلي مهني معتمد»



عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التأهيلي لشهادة  
الزمالة المهنية الأمريكية «مدقق داخلي مهني معتمد CPIA» وذلك خلال  
الفترة من 6 الى 29 يناير 2019 حيث تضمن البرنامج المحاور الرئيسية  
التالية: - تحديات التدقيق الداخلي، حوكمة الشركات، إدارة المخاطر، الرقابة  
الداخلية - دور التدقيق الداخلي، مهنة التدقيق الداخلي، آلية عمل التدقيق  
الداخلي - إستراتيجية التدقيق الداخلي، العمل الميداني للتدقيق الداخلي.

## ناقشا الوضع الراهن لهيئة المحاسبة الخلية وتطلعاتها المستقبلية د. فالخ العازمي إلتقى أمين عام مجلس التعاون الخليجي د. عبداللطيف الزياتي



د. فالخ راشد العازمي نائب رئيس هيئة المحاسبة و المراجعة الخلية (ممثل جمعية المحاسبين و المراجعين الكويتية) في لقاء مع د. عبداللطيف الزياتي الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي.. بالرياض لمناقشة الوضع الراهن لهيئة.. وتطلعاتها المستقبلية للأرتقاء بالمهنة.

الاربعاء الموافق 13 فبراير 2019

### إبرام اتفاقية تعاون مع (الحقوقيين)



أبرمت الجمعية يوم الاربعاء الموافق 13 فبراير 2019 اتفاقية تعاون مشتركة مع جمعية الحقوقيين الكويتية تهدف الى التعاون المشترك من خلال تقديم دورات تدريبية متكاملة لخدمة اعضائها كما تهدف الاتفاقية الى تعزيز العلاقات ومد اواصر التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لتعم الفائدة على الجميع.

## الحيص: مجلس الوزراء وافق على مشروع قانون مزاوله مهنة مراقبي الحسابات



أكد رئيس مجلس ادارة جمعية المحاسبين و المراجعين الكويتية السابق صقر الحيص على أهمية انجاز مشروع قانون مراقبي الحسابات خاصة في ظل التطورات والتحديات التي ادخلت على المعايير المحاسبية المتعلقة بمهنة مراقبة الحسابات ، حيث سعت الجمعية لتعديل قانون مزاوله مهنة مراقبة الحسابات ليتماشى مع هذه المستجدات من خلال تواصلها مع الجهة الرسمية المعنية بالمهنة وهي وزارة التجارة والصناعة و التي ما ادخرت جهداً الا و بذلته لانجاز هذا المشروع تحت رعاية و اهتمام خاص من معالي وزيرها السيد / خالدناصر الروضان.

كما أكد الحيص حرص مجلس ادارة الجمعية على تحقيق خطته و اهدافه الاستراتيجية والتي كان من ضمنها سعيها لتعديل قانون المهنة الذي مضى عليه أكثر من 38 عاماً ، وهذا ما تحقق حتى الان من خلال موافق مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه الاخير على مشروع القانون الخاص بمهنة مراقبي الحسابات.

## برنامج تأهيلي بعنوان (محاسب مالي دولي معتمد)



البرنامج المحاور الرئيسية التالية: - إطار عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية ، مفاهيم المحاسبة المالية ، البيانات المالية - الممتلكات الإستثمارية ، الأدوات المالية - البيانات المالية المجمعة ، الإستثمارات في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة

(المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التأهيلي ” محاسب مالي دولي معتمد ” عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية ” محاسب مالي دولي معتمد CIFA ” وذلك خلال الفترة من 29 أكتوبر الى 28 نوفمبر 2018 حيث تضمن



## برنامج تدريبي تحت عنوان "محاسب زكاة معتمد"



زكاة معتمد نظراً لأهمية هذا التخصص لدى العديد من الشركات والمؤسسات التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية داخل بيئة الأعمال الكويتية

(المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التدريبي تحت عنوان "محاسب زكاة معتمد" بتاريخ 2018/10/28 ، والذي شارك فيه عدد من المهتمين والمتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة والراغبين في الحصول على شهادة محاسب

## برنامج تأهيلي تحت عنوان "محاسب إداري عالمي معتمد GCMA"



عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج  
التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية البريطانية (محاسب إداري  
عالمي معتمد) - (خبير مالي معتمد) وذلك خلال الفترة  
من ٣ الى ٢٦ ديسمبر ٢٠١٨ حيث تضمن البرنامج المحاور  
الرئيسية التالية:  
- المحاسبة المالية  
- التمويل والاستثمار  
- المحاسبة الإدارية

## 97 عضواً عاملاً جديداً في 6 أشهر

نوفمبر - ديسمبر، 2018

1- في فواز يوسف
2- سندس طلال ماضي
3- أحمد مشاري أحمد
4- باسل هاني اسماعيل
5- فهد عايد سمرا
6- عبد الله علي فرج
7- دانة أنور جمعة
8- عائشة محمد صالح
9- عماد جواد أحمد
10- عبدالعزيز فيصل ناصر
11- أحمد الحميدي ضيف الله
12- مرآح بدر مفلح
13- تهاني فيصل إبراهيم
14- نوره سليمان سعود
15- حمد أحمد حمد
16- قماشة طارق ياسين
17- سعد سعود سعد
18- لطيفة سليمان محمد
19- خالد أحمد علي
20- نوف توفيق سليمان
21- فاطمة علي أحمد
22- أمل ماجد عبدالعزيز
23- سليمان عبدالعزيز محمد
24- سالم عبد الله سالم

وافق مجلس إدارة الجمعية خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2018 وحتى نهاية مارس 2019 على قبول أعضاء عاملين جدد ضمن أعضاء مجلس إدارة جمعية المراجعين والمحاسبين الكويتية ، وسعيًا من الجمعية للتواصل مع الأعضاء ولإيمانها بأهمية أعضاءها في تعزيز دورها وتحقيق أهدافها بشكل متميز ، تحرص مجلة المحاسبون على نشر أعضاءها العاملين بها بشكل دوري لتحقيق التواصل والتقارب بين الأعضاء من ناحية ومجلس إدارتها من ناحية أخرى .

وقد بلغ عدد الأعضاء العاملين خلال 6 شهور 97 عضواً عاملاً من الكويتيين الحاصلين على بكالوريوس المحاسبة ، وقد جاء الارتفاع الملحوظ في الأعداد التي انضمت إلى جمعية المحاسبين والمراجعين في ظل الايمان الكبير بأهمية الجمعية ودورها البناء والتواصل في الحفاظ على المهنة وتفعيل دورها في العديد من القطاعات الاقتصادية والذي يسهم بشكل إيجابي في تحقيق الرؤية التنموية الشاملة للكويت.

وفيما يلي أسماء الأعضاء في كل شهر خلال فترة الـ 6 أشهر المشار إليها :

أكتوبر 2018

1- منيرة سمير عبد الرزاق
2- آلاء منصور علي
3- عبدالعزيز سعد عبد الله
4- خالد علي عامر
5- عادل عباس عبد الله
6- محمد أمين ناصر
7- غانم قاسم بدر
8- عبدالعزيز عبد المحسن محمد
9- طلال مطلق شاهر
10- منير عبد الله محمد
11- خالد غانم علي
12- خالد عبدالعزيز عبد الله
13- امينة محمد جعفر
14- سعود يوسف حسن
15- فهد ناصر فهد
16- مبارك محمد ثاني
17- الشيماء سالم محمد
18- أحمد مطلق محمد

يناير، 2018

18-	نوره عام مبارك
19-	حمود فهد عبد الله
20-	ميمونة عيد داود
21-	رباب عباس عبد الله
22-	شهد يعقوب يوسف
23-	عبد الله خالد على
24-	ساري حامد عبد الله
25-	ايمان سالم على
26-	عبد الرحمن عبدالعزيز عبد الله
27-	شيخة احمد محمد
28-	شريفة محمد غلوم
29-	حمود خالد حبيب
30-	فرح يحيى عبد الله
31-	محمد حلوطخي
32-	على حامد على
33-	يوسف ناصر غلوم
34-	نادية ادم غازي
35-	عالية جمال سيد
36-	فيصل ديبان عوض
37-	شهد عصام عبي
38-	يوسف مرشد حمد
39-	بسمة على احمد
40-	نور خالد عبد الله
41-	سعد قنبر محمد
42-	عبد اللطيف بدر عبد اللطيف

1-	عائشة وليد فهد
2-	احمد جدي خالد
3-	شهد احمد سعود
4-	محمد عزيز عبد الله
5-	نور جمال حسن
6-	عسلا على احمد
7-	فرح نواف سالم
8-	حمود احمد حمود
9-	يوسف عبد الله على
10-	محمد جمال ابراهيم
11-	فهيد محمد فهيد
12-	بدر جمال ابراهيم
13-	عقيل ايوب يعقوب

فبراير / مارس

1-	كوثر سليمان محمد
2-	شيماء عوض راشد
3-	عائشة عبدالعزيز ابراهيم
4-	فاطمة فهد عبد الرحمن
5-	فهد بزيع بدر
6-	عبد العزيز احمد سالم
7-	دغش محمد دغش
8-	ريم مبارك محمد
9-	حماد محمد مانع
10-	محمد احمد مختار
11-	طلال عبد الوهاب احمد
12-	على فالح راضي
13-	عبد الله محمد عبد الله
14-	سلطان عبد الله فالح
15-	حمد مؤيد فارس
16-	عبير داود سليمان
17-	سارة على سالم



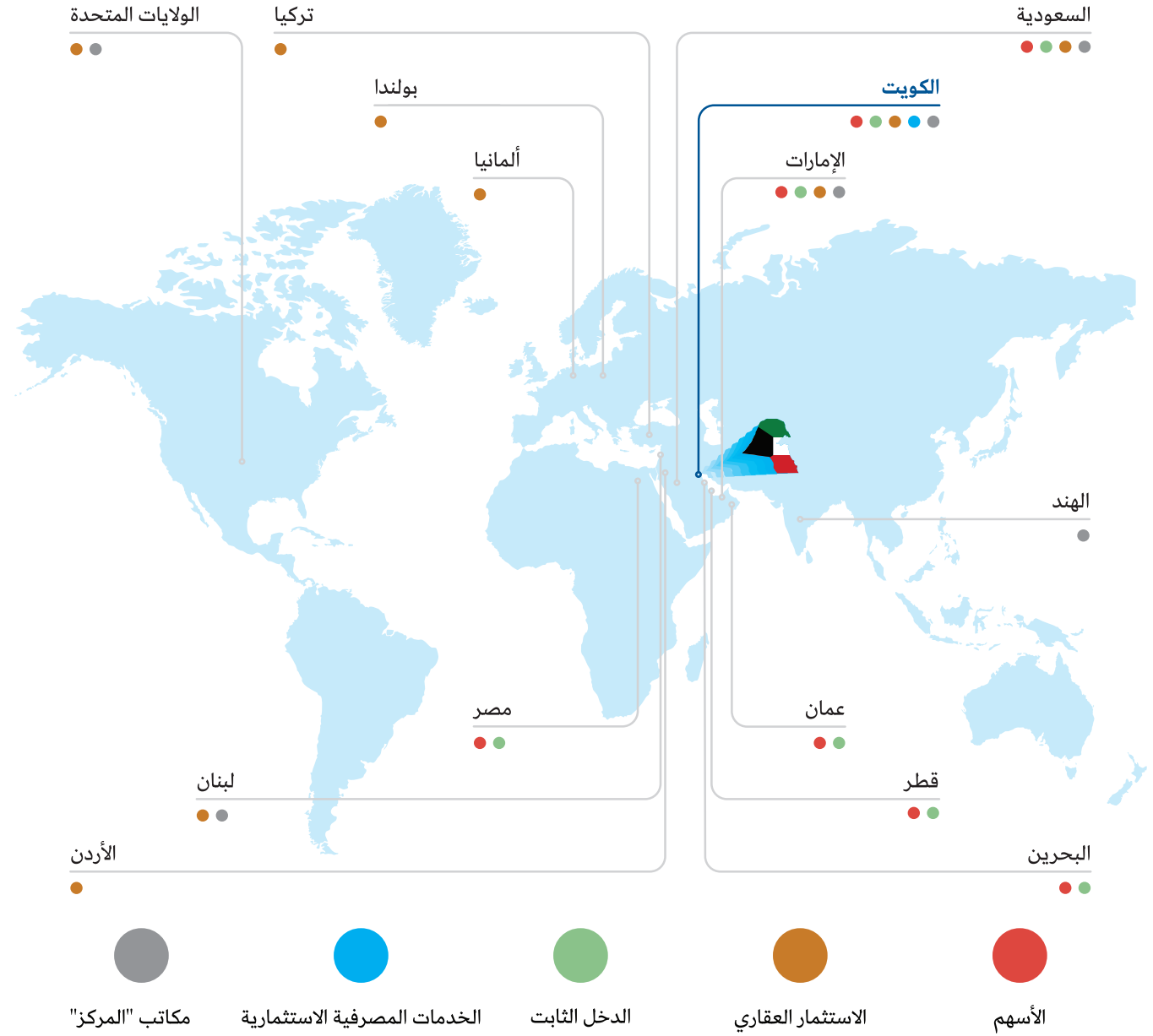
الشركة الكويتية للاستثمار  
KUWAIT INVESTMENT CO. S.K.K.  
55 عاما من الخبرة والثقة. 1961

## خبرة تستحق الثقة



**1888852**  
[www.kic.com.kw](http://www.kic.com.kw)

# بالابتكار والاستدامة نحوز على الثقة.



+965 2224 8000 | markaz.com

منذ تأسيسه في عام 1974، نجح "المركز" في تخطي العديد من الأزمات المحلية والعالمية، عبر الوفاء بالتزاماته ومسؤولياته تجاه عملائه من الأفراد والمؤسسات، وموظفيه، ومساهميه، ومجتمعه.

ويكمن سر نجاح خدماتنا لإدارة الأصول في منتجاتنا المبتكرة، والفهم المتعمق للأسواق والتوزيع الجغرافي المتنوع للأصول. كما تتميز خدماتنا الاستثمارية المصرفية بخبرة طويلة يدعمها سجل عميق من الصفقات الناجحة في القطاع.

ونؤمن في "المركز" أن الابتكار هو أحد المحفزات الأساسية لتحقيق النمو المستدام، واضعين نصب أعيننا ثقة عملائنا أولاً.

المركز  
MARKAZ

in Kuwait Financial Centre - Markaz @markaztweets f Kuwait Financial Centre "Markaz" @markazkuwait

المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع. | إدارة الأصول | خدمات مالية وتمويلية

تم إعداد هذا المستند وإصداره من قبل شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع. ("المركز")، والتي تخضع لرقابة كل من هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي بغرض نشر معلومات عامة حول "المركز" فقط، ولا يقصد به بأي شكل من الأشكال تقديم عرض لشراء أو بيع أو طلب عرض لشراء أو بيع أية أوراق مالية أو للمشاركة في أي استراتيجية استثمارية في أي نطاق قانوني أو جغرافي أيا كان.